



المشاركة في البرلمان والوظائف العامة

بقلم
مدير التحرير: أبي بكر بن عبد العزيز البغدادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البحث في هذا الموضوع هو تعبير ظاهر عن ضعف الأمة وتفرقها، إذ الأصل أن يكون الدين ظاهراً فيها وأن يكون الحكم لله. ولكن الله تعالى جعل هذا الدين حياً في الضعف والقوة، وجعله صالحاً لكل زمان ومكان وحال، وجعل فيه معاني ثابتة تعبر عن مقاصده وأصوله. ومن عظمة هذا الدين أنه دين متجدد، يتفاعل مع الحياة، كما قال ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها دينها». وإن من أعظم أسباب هذا التجدد تلك الأصول الربانية التي تفرق بين المختلفات، وتفرق بين الكلي والجزئي، والثابت والمتغير، والمصلحة والمفسدة، وبين العبادة والعادة.

وعند الكلام على موضوع المشاركة في البرلمان والوظائف العامة، فمن المناسب استذكار الأصول التالية:

١ - الأصل في المعاملات العامة الحل، والأصل في العبادات التحريم.

ذلك أن المشاركة في البرلمان والوظائف العامة هو من المعاملات

التي يكون الأصل فيها الحل إلا ما نص عليه الشارع، فينظر ما هي المحظورات التي تتضمنها هذه المشاركة.

٢ - الأصل في العقود والشروط الحل.

وهنا ينظر إلى عقود رسول الله ﷺ وعهوده وشروطه مع الكفار، لا سيما صلح الحديبية وحلف الفضول، وكذلك تأثير الشروط الباطلة على العقد، وأن هذه الشروط لا تبطل العقد إذا أهملت. أما إذا نفذت مع بطلانها فإن ذلك يخضع إلى أصل تزاخم الأحكام الشرعية، فيمكن أن يكون ذلك مشروعاً إذا غلبت مصلحة العقد على مفسدة الشرط الباطل.

٣ - إن قبول الوظائف عند الكفار أمر مشروع في الدين إذا كان القصد منه استحصال المصلحة أو جزئها، أو تعطيل المفسدة أو تقليلها، وأن نبي الله يوسف عليه السلام قد فعل ذلك كما أخبر الله، وكذلك النجاشي عليه السلام وأقره رسول الله ﷺ.

٤ - إن الإسلام جاء بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، وإن عجز عن تحصيل كامل المصلحة وقدّر على جزئها وجب ذلك، أو عجز عن تعطيل كامل المفسدة وقدّر على تقليلها وجب ذلك.

وهذا أصل عظيم في فهم الحكم الشرعي للمشاركة بالبرلمان، حيث يختلط وجود المصالح والمفاسد في مثل هذه العقود. وإن قبول المحرم شرعاً في المشاركة في البرلمان هو على أساس احتمال المفسدة الأدنى لتفويت المفسدة الأعظم وهو أمر مشروع.

٥ - تعليل الأحكام الشرعية، وأنه ليس في الشرع على العموم فعل مأمور به ليس فيه مصلحة إلا مجرد الطاعة.

وهو أصل عظيم في فهم أن الدين يراعي المصالح والمنافع في جميع أحكامه، وأن ذلك أصل لا ينفك عن الحكم الشرعي، ومنه مسألة المشاركة في البرلمان.



٦ - التفريق بين الأحكام الراتبية والأحكام العارضة أصل عظيم في الشريعة.

وهذا معيار أساس في فهم تزامم وتباين الأحكام. إذ الأحكام في الأوقات العادية الراتبية تختلف عن أحكام الرخص والخرج والضعف ونحو ذلك. وبالتالي فإن الكلام في باب المشاركة في البرلمان والوزارة في هذا الزمن هو من باب الأحكام العارضة، وليس من باب الأحكام الراتبية.

٧ - وعلى القاعدة السابقة فإن ما يسمى (موالة الكفار) في الأحكام الراتبية لا يسمى كذلك في الأحكام العارضة، لا سيما مع ظهور (المناسبة). وكذلك كل ما يدل بظاهره على موالة الكفار والتعاون معهم على ما يحقق للمسلمين تحصيل المصلحة أو جزئها أو تعطيل المفسدة أو تقليلها فهو أمر مشروع في هذا الباب (باب الأحكام العارضة)، لا سيما إذا قام بذلك من هو معروف بصدق دينه ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

٨ - هناك فرق بين القبول بالكفر والمحرمات والرضا بالكفر والمحرمات، فالقبول يمكن في الأحكام العارضة (بحسب الحال) دون الأحكام الراتبية، أما الرضا فلا يمكن في كل الأحوال، كما هو معلوم في أحكام الإكراه. وفي باب المشاركة في البرلمان فإنه قد تقبل بعض الشروط الباطلة، ولكن هذا لا يعني الرضا بها، فلا يحكم على أصحابها على أساس أنهم رضوا بالباطل فإن الرضا فعل قلبي.

٩ - إن عدم المشاركة ممن يهمله أمر الدين يلزم منه إهمال الولاية العامة للمسلمين وتركها لمن لا يهتم بأمر الدين، وهذا فيه مفسدة أعظم بكثير من المصلحة المظنونة في ترك المشاركة، لا سيما وأن مادة المصلحة هم عوام المسلمين الذين يكونون هم من يطبق عليهم البرلمان تشريعاته، سواء شارك الصالحون أم لم يشاركوا.

١٠ - إن مصلحة ترك المشاركة مصلحة خاصة، وليست عامة، بخلاف المشاركة فإن مصليحتها عامة وهي تمنع أو تقلل مفسدة عامة.

١١ - إن ترك المشاركة مع الحاجة لأعمال الولاية العامة للمسلمين يلزم منه المواجهة بكل أصنافها مع فئات وشرائح المجتمع الأخرى المتنوعة الكائنة ضمن نفس المكان بسبب تعارض مصالح الطوائف مع غياب الولاية العامة، أو أنها تؤدي بالتالي إلى انفصال تاركي المشاركة مع أتباعهم واستقلالهم بحيز معين ضمن هذا المكان، وهذا لا يحقق المصلحة العامة، بل مفسدة ظاهرة.

١٢ - إن الولاية العامة الكاملة أو القدر المقدور عليه منها هو عمل مطلوب بنفسه، لا يتعلق بشرط خارجي، مثل خروج الاحتلال، ونحو ذلك، حيث إن ذلك يعني تعطيل الولاية أو جزئها عند تعذر تحقيق الشرط وهو باطل، حيث تزداد المفسدة بتعطيل الولاية مع بقاء الاحتلال وهذا أكثر فساداً من مجرد بقاء الاحتلال.

١٣ - إن تحقق المصلحة أو جزئها في الولاية العامة مع وجود وهيمنة الكفار أمر معلوم في الشرع، مثل يوسف عليه السلام، والنجاشي رضي الله عنه. وبالتالي فإن اشتراط خروج الكفار ليس أصلاً في وجود مصلحة الولاية، ولكن في خروجهم تكميل لهذه المصلحة العظيمة.

١٤ - إن إعمال قاعدة المصالح والمفاسد لا يستثني مفسدة معينة مثل مفسدة وجود الكفار ونحوها، بل هي قاعدة تعمل مع وجود كل المفاسد بدون استثناء، فالمقصود هو تعطيل المفسدة أو تقليلها، أو تحصيل المصلحة أو تكميلها.

١٥ - (الغاية لا تبرر الوسيلة) ليست قاعدة شرعية.

إن رفض المشاركة في البرلمان والوظائف العامة بناء على تلك المقولة يدل على هشاشة أدلة الرفض، حيث إن هذا النفي لم يقله أي عالم معتبر



لا قديماً ولا حديثاً، فضلاً عن معارضة ذلك للأصول الثابتة كما هو مفصل في هذا المبحث. ومن يفهم باب الموازنة بين الحسنات والسيئات يفهم بطلان تلك القاعدة. ومن السذاجة القول ببطلان بعض القواعد لمجرد أن المخالفين للإسلام يقولونها، فإن الباطل لا ينتشر إلا بقدر من الحق كما يقول ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية. وبالتالي فإن وجود مقولات هي في ذاتها حق عند الكفار أمر معلوم ومتواتر، فقد أبقى الإسلام كثيراً من الأخلاق والمعاني الصحيحة التي كانت في الجاهلية وأقرّها. وفي الوقت الحاضر فإن أكثر أهل الباطل يرفعون شعارات العدل والمساواة بين الناس والصدق ونحو ذلك، ولا شك أن هذا لا يدل على بطلان هذه المعاني لمجرد أنها صدرت عن أهل الباطل.

ولا أقول هنا أن (الغاية تبرر الوسيلة) هي مقولة شرعية، بل هي مقولة غير شرعية، وفي الإسلام ما يغني عنها، وهي في ذاتها قد تكون صحيحة حين تكون الغاية مصلحة عظيمة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق احتمال مفسدة أقل منها، ولكن حين لا يكون الأمر كذلك تكون هذه المقولة باطلة.



الفصل الأول:

المعاملات مع غير المسلمين

□ الأصل في المعاملات الحل:

وهو من أعظم أصول اليسر الذي منَّ الله تعالى به على عباده في هذا الدين العظيم. وقد استقرأ معظم علماء الأمة هذا الأصل من مفردات أحكام الإسلام في المعاملات، وأن الأصل في المعاملات والعادات بين الخلق هو الحل وعدم الحرمة إلا ما نص الشارع على حرمة مما هو معلوم من دين الله مثل الربا والغرر والغش والتعاون على الإثم والعدوان وكل ما يغلب فيه الفساد. ولذا ذكر العلماء أن كل ما يغلب عليه الضرر والفساد في المعاملات والعادات والأشياء (الأعيان) فالشريعة تحرّمه، وكل ما يغلب فيه النفع والمصلحة فالشريعة تحلّه وتبيحه. ولذا حضَّ النبي ﷺ المسلم على الحرص على ما ينفعه فقال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف. احرص على ما ينفعك واستمعن بالله ولا تعجز» الحديث. وقوله ﷺ: «ما ينفعك» هو أمر مطلق في كل ما فيه نفع بلا تعيين إلا ما حرّمه الشرع.

قال في «المجموع»^(١): إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان: عبادات يصلح بها دينهم وعادات يحتاجون إليها في دنياهم، فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله أو أحبها لا يثبت الأمر بها إلا

(١) (١٦/٢٩).



بالشرع. وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه والأصل فيه عدم الحظر فلا يحظر منه إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى، وذلك لأن الأمر والنهي هما شرع الله، والعبادة لا بد أن تكون مأموراً بها، فما لم يثبت أنه مأمور به كيف يحكم عليه بأنه عبادة؟! وما لم يثبت من العبادات أنه منهي عنه كيف يحكم على أنه محظور؟! ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون: إن الأصل في العبادات التوقيف فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله تعالى، وإلا دخلنا في معنى قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

والعبادات الأصل فيها العفو فلا يحظر منها إلا ما حرمه وإلا دخلنا في معنى قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ [يونس: ٥٩] ولهذا ذم الله المشركين الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله وحرّموا ما لم يحرمه في سورة «الأنعام» من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرِزْقِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٦﴾ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَمُ وَأَقْنَمُ وَحَرَّتْ حِجْرُ لَا يَطْعُمُهَا إِلَّا مَنْ نَّشَاءَ بِرِزْقِهِمْ وَأَنْعَمُ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَمُ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ سَبَجَزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ [الأنعام: ١٣٦ - ١٣٨] فذكر ما ابتدعوه من العبادات ومن التحريمات.

وفي «صحيح مسلم» عن عياض بن حمار رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً»، وهذه (قاعدة عظيمة نافعة). وإذا كان كذلك، فنقول: البيع والهبة والإجارة وغيرها هي من العادات التي يحتاج الناس إليها في معاشهم - كالأكل والشرب واللباس - فإن

الشريعة قد جاءت في هذه العادات بالآداب الحسنة فحُرمت منها ما فيه فساد وأوجبت ما لا بد منه وكرهت ما لا ينبغي واستحبت ما فيه مصلحة راجحة في أنواع هذه العادات ومقاديرها وصفاتها. وإذا كان كذلك: فالناس يتبايعون ويستأجرون كيف شاؤوا ما لم تحرم الشريعة، كما يأكلون ويشربون كيف شاؤوا ما لم تحرم الشريعة. وإن كان بعض ذلك قد يستحب أو يكون مكروهاً، وما لم تحدّ الشريعة في ذلك حداً فييقون فيه على الإطلاق الأصلي^(١).

□ التعامل مع الخلق جميعاً أمر مطلوب شرعاً:

والمقصود هنا أن الله تعالى قد أباح التعامل مع الخلق والتعرف إليهم مع اختلافهم في ألوانهم وألسنتهم وأعراقهم وأفكارهم، أقول: أباح تعالى تلك العلاقة وندب إليها مع مراعاة تقوى الله تعالى في هذه المعاملة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَىٰ﴾ [الحجرات: ١٣]. ودليل الندب هو لام التعليل في قوله تعالى: ﴿لِتَعَارَفُوا﴾.

□ التعامل مع الخلق لا بد أن يتضمن ابتداء قدرأ من المحبة:

إن هذه المعاملة بين بني البشر هي سنة ربانية كونية، ولا بد أن تتضمن هذه العلاقة قدرأ من المحبة والرحمة وحب الخير والهداية. بل لا يمكن تصور الدعوة إلى الله بدون هذا القدر من المحبة، فهل يمكن أن تدعو إلى الإسلام من تضمّر له البغض والكراهة؟ ولذا بدأ رسول الله ﷺ بدعوة أحبّابه من قرابته وعشيرته، وكذلك قريش ما كانوا ليسمعوا له لولا ما عرفوا فيه من الصدق والخير والإحسان. وما مارس رسول الله ﷺ هذا الصدق والخير والإحسان إلا فيهم قبل دعوتهم، ولذا قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦] فالمحبة وجدت في الناس قبل الهداية.

(١) وانظر أيضاً: المجموع (٤/١٩٦).



وكذلك فإن هناك محبة عامة غير مجرد محبة الهداية يمكن أن تكون لأصحاب أعمال البر والخير والمعروف، مثل العلماء الذين يسخرون علمهم لخدمة الإنسان في مجال تأمين الدواء والغذاء والأمن والعلم. وكذلك الأشخاص المعينين الذين تفضلوا بالنفع على آخرين فإنهم يستحقون قدراً من المحبة على هذا الفعل. ودليل ذلك حب رسول الله ﷺ لعمه أبي طالب مع كفره ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، وكذلك حب المسلم لزوجته الكتابية الكافرة المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]. ولا شك أن هذه المحبة لا يجب أن تكون لمن يحارب الله ورسوله مهما كان له من أعمال الخير، كما أن هذه المحبة لا يجب أن تكون مثل محبة المسلم للمسلم في الله.

إن هذه المحبة هي القدر المشترك بين الناس للتعارف والدعوة وتبادل المعرفة ومواجهة المشاكل المشتركة مثل الكوارث والمجاعات والأمراض والجريمة وغير ذلك كثير مما هو مشترك بين بني آدم. وأعتقد أن من أهم ما يبنى عليه في هذه المحبة هو (فهم الآخر) إذ هو السبيل الأساس للهداية وتقليل الفوارق، حيث إن من أهم أسباب النزاعات والحروب والحقن والكراهية والكفر والضلال هو النقص الجوهري في (فهم الآخر).

إن وضع الحواجز بين الداء والدواء لا يجعل الدواء فاعلاً، وإزالة هذه الحواجز سبب حقيقي للشفاء بإذن الله تعالى. وربما كانت الحوادث الرهيبة التي ارتكبت على أيدي منتسبين إلى الإسلام في أمريكا وأوروبا هي مصنوعة لهذا الغرض أي لوضع الحواجز. لا أقول أن الغرب هو الذي فعلها بل أقول أن مؤسسات غربية متطرفة فاعلة هي التي صنعت هذه الأحداث لهذا الغرض عن طريق الدعم المخابراتي غير المباشر للمتطرفين المنتسبين إلى الإسلام، وكذلك غض الطرف الواعي لحركات هؤلاء المتطرفين، مثلما صنعت هي أحداث الخليج وغزو الكويت لأغراض تصب في مصلحتها. ومعلوم أن صناعة الحياة من أعظم وسائل تحقيق مصالح الدول والمؤسسات

العالمية، سواء كانت صالحة أم طالحة، وما تكنولوجيا الاستنساخ والعولمة إلا جزء من هذه الصناعة.

□ التعامل مع غير المسلمين لا يقتصر على مجرد الدعوة إلى الإسلام:

ولا تقتصر المعاملة مع الكفار على مجرد الدعوة، بل تتعداها إلى البيع والشراء وتبادل العلوم والمنافع الحياتية. وهذه هي سنة النبي ﷺ في تعامله مع الكفار والمشركين، سواء في دار الكفر أو في دار الإيمان. والأحاديث في ذلك كثيرة فيما يتعلق بأهل الذمة وغيرهم لا مجال هنا لتفصيلها مع شهرتها. ومن المعلوم أن هذه المعاملة تتضمن مصلحة للكفار، كما تتضمن مصلحة للمسلمين، وتتضمن شروطاً وقوداً من الطرفين، ولا يجوز منع هذه المعاملات لمجرد النظر لما فيها من المصلحة للكفار. بل ينظر أولاً إلى رجحان مصلحة المسلمين على مفسدة هذه المعاملة. وتفصيل ذلك تراه في فصل «الموازنة بين الحسنات والسيئات».

□ المفاصلة والحرب إنما تكون لأهل الحرب:

أما المفاصلة والحرب فإنما هي للمحاربين منهم دون غيرهم. والمقصود بالمحارب هو الكافر البالغ الذي يقصد قتال المسلمين، أما غير المحارب فلا يقاتل.

قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِينِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: ٨].

وقال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٠].



□ المعاملة مع المحاربين:

وحتى هؤلاء المحاربين يمكن التحالف معهم حسب الحاجة كما فصل في ذلك العلماء.

* قال شيخ الإسلام في «المجموع»: لو صالح الإمام قوماً من المشركين بغير جزية ولا خراج لم يجز إلا للحاجة كما فعل النبي ﷺ عام الحديبية^(١).

* وانظر كلامه في «المجموع» أيضاً إعطاء الكفار المال لدفع شرهم عن المسلمين^(٢).

* وقد فصل العلماء في جواز المعاملة حتى مع المحاربين حسب المصلحة مثل الهدية.

ففي الصحيحين: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى عُمَرَ حَلَةً، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكْسَوْتَنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حَلَّةٍ عَطَّارْدَ مَا قُلْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُهَا لَتَلْبَسَهَا»، فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ مُشْرِكاً بِمَكَّةَ).

* وفي الصحيحين أيضاً عن أسماء بنت أبي بكرٍ رضي الله عنها، قالت: (أَتَنِي أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَصِلُّهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»). زاد البخاري: قَالَ ابْنُ عِيْنَةَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنْهُ﴾. فَهَذَانِ فِيهِمَا صِلَةُ أَهْلِ الْحَرْبِ وَبَرِّهِمْ، ثُمَّ قَدْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ الْهَبَةِ، وَالْوَصِيَّةِ فِي مَعْنَاهَا.

* ومن أدلة الجواز: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥].

(١) المجموع (٢٩/٢٠٩).

(٢) المصدر السابق (٣٠/٣٤٧).

□ الصَّدَقَةُ عَلَى أَهْلِ الْحَرْبِ :

وفي «الموسوعة الفقهية الكويتية» في (أهل الحرب): اتَّفَقَ الْأُمَّةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى صَحَّةِ الصَّدَقَةِ أَوْ الْهَبَةِ لِلْحَرْبِيِّ، لِأَنَّهُ ثَبِتَ فِي السِّيَرَةِ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى إِلَى أَبِي سَفْيَانَ تَمْرَ عَجْوَةٍ، حِينَ كَانَ بِمَكَّةَ مُحَارِباً، وَاسْتَهْدَاهُ أَدَمًا). وَ(بَعَثَ بِخَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ حِينَ قَحَطُوا لِنُتُوزَعِ بَيْنَ فَقَرَائِهِمْ وَمَسَاكِينِهِمْ). وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الْطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (٨) إِنَّمَا تُطْعَمُكُمْ لِيُحِبَّ اللَّهُ لَا تُزِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ﴿٩﴾ [الإنسان: ٨، ٩]. قَالَ الْحَسَنُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِي بِالْأَسِيرِ، فَيُدْفَعُهُ إِلَى بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَقُولُ: «أَحْسَنُ إِلَيْهِ» فَيَكُونُ عِنْدَهُ الْيَوْمِينَ وَالثَّلَاثَةَ، فَيُؤْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ. وَعِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ: يَجُوزُ الْإِحْسَانُ إِلَى الْكُفَّارِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَعَنْ قَتَادَةَ: كَانَ أُسِيرُهُمْ يَوْمُئِذٍ الْمَشْرُوكَ.

* وكذلك يجوز المتاجرة مع الحربيين إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين، ودليل ذلك:

حديث ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ الْحَنْفِيِّ بَعْدَ أَنْ أَسْلَمَ، (فَإِنَّهُ قَالَ لِأَهْلِ مَكَّةَ حِينَ قَالُوا لَهُ: صَبُوتٌ؟ فَقَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا صَبُوتُ، وَلَكِنِّي وَاللَّهِ أَسْلَمْتُ، وَصَدَّقْتُ مُحَمَّدًا ﷺ وَأَمَنْتُ بِهِ، وَابْتَدَأَ اللَّهُ الَّذِي نَفْسُ ثُمَامَةَ بِيَدِهِ، لَا تَأْتِيكُمْ حَبَّةٌ مِنَ الْيَمَامَةِ - وَكَانَتْ رِيْفَ مَكَّةَ - حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَانْصَرَفَ إِلَى بَلَدِهِ، وَمَنْعَ الْحَمَلِ إِلَى مَكَّةَ، حَتَّى جَهْدَتْ قَرِيشٌ، فَكَتَبُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ بِأَرْحَامِهِمْ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى ثُمَامَةَ، يَحْمِلَ إِلَيْهِمُ الطَّعَامَ، فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ دُونَ قَوْلِهِ: (حَتَّى جَهْدَتْ قَرِيشٌ) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ صَاحِبِ السِّيَرَةِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً. فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَصْدِيرِ الْأَطْعَمَةِ وَنَحْوِهَا إِلَى الْأَعْدَاءِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ حَالَةُ الْحَرْبِ قَائِمَةً مَعَهُمْ.

وَمِنَ الْأَدْلَةِ أَيْضاً الْأَحَادِيثُ السَّابِقَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي بَحْثِ الصَّدَقَةِ عَلَى



أهل الحرب والوصية لهم (قصة إهداء التمر لأبي سفيان، وصلة أسماء أمها المشركة، وإطعام المسلمين الأسرى).

□ الاستعانة بالدليل الكافر في الهجرة الشريفة:

وقال في «الرحيق المختوم»^(١) في قصة هجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة: وكانا - أي الرسول وأبو بكر - قد استأجرا عبدالله بن أريقط الليثي وكان هادياً خريئاً - ماهراً بالطريق - وكان على دين كفار قريش، وأمانه على ذلك وسلما إليه راحلتيهما وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليالٍ براحتيهما.

□ إجارة أبي طالب للنبي ﷺ:

حيث ظل النبي ﷺ يدعو إلى الإسلام تحت حماية عمه دون أن تمسه قريش بسوء قرابة عشر سنوات، ولم يتخلَّ أبو طالب عن ابن أخيه، أو يرفض ابن أخيه حمايته^(٢).

□ حماية النبي ﷺ بقوة السلاح الجاهلي في شعب أبي طالب:

فعندما رأت قريش إصرار أبي طالب مع بني هاشم وبني المطلب على حماية النبي ﷺ عمدت إلى مقاطعتهم، وتمالأ على ذلك الأحلاف وهم: بنو عبد الدار وبنو جمح وبنو مخزوم وبنو سهم وبنو عدي، وحاصروا بني هاشم وبني المطلب جميعاً مسلمهم وكافرهم في الشعب، مطالبينهم بتسليم النبي لهم ليقتلوه. وكان أبو طالب في الشعب يحتاط لحفظ النبي ﷺ بأن يأمر أحد بنيهِ بالنوم في فراش النبي ﷺ الذي رآه الناس يستلقي فيه تمويهاً عليهم^(٣).

(١) ص ١٥٠، ١٥١.

(٢) سيرة ابن هشام (١/٢٦٤).

(٣) سيرة ابن هشام (١/٣٥١)؛ الرحيق المختوم ص ٩٨.

□ دخول النبي ﷺ إلى مكة في جوار المطعم بن عدي عندما عاد من الطائف:

حيث إن قريشاً منعت النبي ﷺ من دخول مكة بعد عودته من الطائف، فأرسل النبي ﷺ إلى الأخنس بن شريق وسهيل بن عمرو والمطعم بن عدي تباعاً ليدخل في حماية أحدهم، فرفض الأخنس وسهيل لأسباب تتعلق بقانون الإجارة الجاهلي، وأجاب المطعم بن عدي، حيث أمر بنيه وقومه بني نوفل بحمل السلاح وقال لهم: إني قد أجرت محمداً، فكونوا عند أركان البيت بسلاحكم، ثم نادى في قريش يعلمهم إجارته للنبي ﷺ. ثم دخل النبي ﷺ إلى مكة فطاف بالبيت وصلى ركعتين ثم دخل منزله^(١). كل ذلك وسيوف المشركين من بني نوفل مشرعة تحميه من مشركي قريش.

□ توجيه النبي ﷺ الصحابة بالهجرة إلى الحبشة مع كفر ملكهم في ذلك الحين:

حيث قال لهم موجهاً: «لو خرجتم إلى أرض الحبشة، فإن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد، وهي أرض صدق، حتى يجعل الله لكم فرجاً مما أنتم فيه»^(٢). والنجاشي ملك الحبشة كان نصرانياً، وحكمه قائم على أسس من التوراة والإنجيل، غير أن هذا لم يمنع من الاستفادة من ميزة العدل في نظام حكمه الجاهلي.

□ دخول الصحابة في جوار الكفار:

أراد أبو بكر الصديق رضي الله عنه الهجرة إلى الحبشة واللاحق بمن سبقه من المسلمين ولكن أحد أشرف العرب وهو ابن الدغنة لحق به وأجاره وردّه إلى مكة، وقال له: مثلك لا يخرج ولا يُخرج.

(١) سيرة ابن هشام (١/٣٨١).

(٢) المصدر السابق (١/٣٢١).



ولما رجع المهاجرون المسلمون من الحبشة إلى مكة لما بلغهم خفة إيذاء قريش للمسلمين، وتبين فيما بعد أن ما بلغهم من خفة إيذاء قريش غير صحيح، لم يدخل من دخل منهم مكة إلا بجوارٍ أو مستخفياً، وكان ضمن من دخل بجوارٍ: عثمان بن مظعون رضي الله عنه، دخل بجوار المغيرة وهو كافر.

وأجار العاص بن وائل السهمي عمر بن الخطاب في مكة بعد أن علمت قريش بإسلامه.



الفصل الثاني:

العهود والشروط

لما كانت المعاملة مع الكفار مشروعة في الإسلام، فإنها في العادة تكون محسوبة بالمصالح المتبادلة، وإلا لما كان هناك معاملة أصلاً، إذ لا يعقل أن يتعامل أو يتعاقد طرف لمصلحة مقتصرة على الطرف الآخر إلا إذا كان مقهوراً على ذلك.

وتتضمن المعاملات في العادة شروطاً وقيوداً من كل الأطراف تضبط بها مصلحتها.

والمشاركة فيما يسمى بالبرلمان يندرج في أصله ضمن المعاملات والعقود والشروط. ولا شك أن المسلم لا يبادر إلى مثل هذه العقود حتى يترجح عنده غلبة ما فيها من المصالح، تماماً مثلما ينظر في سائر العقود التجارية وشروطها. والفارق هنا أن النظر في العقود مع غير المسلمين (أو الملتزمين بالأحكام الوضعية) يكون دقيقاً في تقدير المصالح والمفاسد العامة وموازنتها، وتخضع لتقدير العلماء من أهل العلم الشرعي، وكذلك أهل التخصص في تلك المصالح من أجل التحقق من الواقع أو ما يسمى بتحقيق المناط وانطباق الأعيان على الأحكام، ثم إن المصالح هنا يجب أن تكون عامة وليست خاصة من حيث الجملة.



قال شيخ الإسلام في «المجموع»^(١): «إن الأصل في العقود والشروط: الجواز والصحة، ولا يحرم منها ويبطل إلا ما دلّ الشرع على تحريمه وإبطاله نصاً أو قياساً عند من يقول به. وأصول أحمد المنصوصة عنه: أكثرها يجري على هذا القول، ومالك قريب منه».

قال في «المجموع»: «إن العقود والشروط من باب الأفعال العادية، والأصل فيها عدم التحريم، فيستصحب عدم التحريم فيها حتى يدل دليل على التحريم. كما أن الأعيان الأصل فيها عدم التحريم، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] عامٌ في الأعيان والأفعال، وإذا لم تكن حراماً لم تكن فاسدة؛ لأن الفساد إنما ينشأ من التحريم، وإذا لم تكن فاسدة كانت صحيحة». اهـ.

□ أحلاف النبي ﷺ مع الكفار:

حلف الفضول:

وقد شارك رسول الله ﷺ قومه بعض أحلافهم في كفرهم، كما في حلف الفضول، وأخبر أنه ﷺ لو دعي له وهو في الإسلام لأجاب، أي أجابهم وشاركهم مع إسلامه وكفرهم في هذا الحلف لما فيه من تحقيق الخير والمصلحة مع أن من يشاركهم هم من المشركين والكفار. ومعلوم أن حلف الفضول هو حلف لنصرة المظلوم، ولا شك أن الظلم ليس أمراً واحداً متفقاً عليه، بل قد تختلف العقائد والملل على تحقيقه كل بحسبه. وقد أنكر الإسلام كثيراً من مسائل الظلم التي كان يمارسها المشركون وكانوا يحسبون أنها من العدل أو أنها ليست من الظلم على حسب اعتقادهم كمعاملة النساء والعبيد والربا والغرر وغير ذلك. والمقصود هنا أن النبي ﷺ لما ترجحت عنده الحسنات في هذا الحلف على السيئات، مع علمه بما

عندهم من الظلم الذي يحسبونه عدلاً، قال ما قال من الإجابة إلى حلفهم لو دعوه ﷺ.

روى الحميدي عن سفيان بن عيينة عن عبدالله عن محمد وعبدالرحمن ابني أبي بكر قالوا: قال رسول الله ﷺ: «لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلفاً لو دعيت به في الإسلام لأجبت؛ تحالفوا أن ترد الفضول على أهلها، وألا يعز ظالم مظلوماً»^(١).

قال في «الموسوعة الفقهية»^(٢): ذكر ابن إسحاق أيضاً أنه كان في قريش حلف آخر هو حلف الفضول، وقد شهدته رسول الله ﷺ بنفسه قبل البعثة، وكان سنه إذ ذاك قريباً من عشرين عاماً، وقد قال فيه بعد ذلك: «لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو أدعى به في الإسلام لأجبت». زاد في بعض الروايات: «تحالفوا أن ترد الفضول على أهلها، وألا يعز ظالم مظلوماً» ومعنى «لأجبت» أي لنصرت المظلوم إذا دعا به. والبطون التي تحالفت هذا الحلف من قريش هم بنو هاشم، وبنو المطلب، وبنو أسد بن عبد العزى، وبنو زهرة، وبنو تيم بن مرة، ومن بني تيم عبدالله بن جدعان الذي عقد الحلف في داره، تعاقدوا وتعاهدوا على أن لا يجدوا بمكة مظلوماً من أهلها وغيرهم ممن دخلها من سائر الناس إلا قاموا معه على من ظلمه حتى تردّ عليه مظلّمته.

وكان أول من تكلم به ودعا إليه الزبير بن عبد المطلب، وكان سببه أن رجلاً من زبيد قدم مكة ببضاعة فاشتراها منه العاصي بن وائل وكان ذا قدر بمكة وشرف، فحبس عنه حقه فاستعدى عليه الزبيدي الأحلاف: عبد الدار ومخزوماً وجمع وسهماً وعدي بن كعب، فأبوا أن يعينوه على العاصي بن وائل

(١) وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٣٦٧/٦)؛ وطبقات الحنابلة (٥٠/١)؛ وأورده الدكتور أكرم العمري في السيرة النبوية الصحيحة (١١٢/١).

(٢) (٨٦/١٨).



وزبروه أي انتهروه، فلما رأى الزبيدي الشرَّ أوفى على أبي قبيس عند طلوع الشمس وقريش في أنديتهم حول الكعبة، فصاح بأعلى صوته:

يا آل فهر لمظلوم بضاعته ببطن مكة نائي الدار والنفر
ومحرم أشعث لم يقضِ عمرته يا للرجال وبين الحجر والحجر
إن الحرام لمن تمّت كرامته ولا حرام لثوب الفاجر الغدير

فقام في ذلك الزبير بن عبد المطلب، وقال: ما لهذا مترك، فاجتمعت هاشم وزهرة وتيم بن مرة في دار ابن جدعان، فصنع لهم طعاماً، وتحالفوا في ذي القعدة في شهر حرام قياماً، فتعاقدوا، وتعاهدوا بالله ليكون يدأ واحدة مع المظلوم على الظالم حتى يؤدي إليه حقه ما بلّ بحر صوفة وما رسا حراء وثبير مكانهما، وعلى التأسي في المعاش، فسَمّت قريش ذلك الحلف حلف الفضول وقالوا: لقد دخل هؤلاء في فضل من الأمر، ثم مشوا إلى العاصي بن وائل فانتزعوا منه سلعة الزبيدي فدفعوها إليه، وقال الزبير عليه السلام:

حلفت لنقعدن حلفاً عليهم وإن كنا جميعاً أهل دار
نسَمّيه الفضول إذا عقدنا يعزُّ به الغريب لدى الجوار
ويعلم من حوالي البيت أننا أباة الضيم نمنع كلَّ عارٍ
وقال الزبير بن عبد المطلب:

إن الفضول تحالفوا وتعاقدوا ألاّ يقيم ببطن مكة ظالمٌ
أمرٌ عليه تعاهدوا، وتواثقوا فالجار والمعتز فيهم سالمٌ

وذكر قاسم بن ثابت في غريب الحديث أن رجلاً من خثعم قدم مكة معتمراً، أو حاجاً، ومعه بنت له يقال لها: القتل من أوضاً نساء العالمين، فاغتصبها منه نبيه بن الحجاج وغيّبها عنه فقال الخثعمي: من يعديني على هذا الرجل؟ ف قيل له: عليك بحلف الفضول، فوقف عند الكعبة، ونادى:

يا لحلف الفضول، فإذا هم يعنقون إليه من كل جانب وقد انتضوا أسياфهم يقولون: جاءك الغوث، فما لك؟ فقال: إن نبيها ظلمني في ابنتي، وانتزعها مني قسراً، فساروا معه حتى وقفوا على باب الدار، فخرج إليهم فقالوا له: أخرج الجارية ويحك، فقد علمت من نحن وما تعاقدا عليه، فقال: أفعل ولكن متعوني بها الليلة، فقالوا له: لا والله ولا شخب لقحة، فأخرجها إليهم وهو يقول:

راح صحبي ولم أحي القتولا لم أودعهم وداعاً جميلاً
ذا أجد الفضول أن يمنعوها^(١) قد أراني، ولا أخاف الفضولا
لا تخالي أني عشية راح الر كب هنتم عليّ ألا أقولا

صلح الحديبية:

يعدّ صلح الحديبية مع الكفار من أعظم ما منّ الله تعالى به على المؤمنين، فسماه لذلك فتحاً ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١] رغم ما فيه مما اشترطه الكفار من الشروط المخالفة لأحكام الشريعة الراتبية، وذلك لما يغلب من المصلحة للمسلمين ولما فيه من التمهيد لفتح مكة ودخول الناس في دين الله أفواجاً.

وكان المشركون شرطوا على رسول الله ﷺ في صلح الحديبية أن يرّد لهم من لحق من أهل مكة بالمسلمين، ولا يرّدون إليه من لحق من المسلمين بالكفار من أهل مكة. قبل رسول الله ﷺ ذلك الشرط، أما النساء فنزلت فيهن آية الممتحنة فلم يرّد رسول الله ﷺ المهاجرات إليه من المسلمات.

وشرطوا عليه ﷺ أيضاً أن لا يصف نفسه بأنه رسول الله تعالى، وقبل تلك الشروط ونفذها لأجل المصلحة الأعظم.

(١) وفي «المنق في أخبار قريش» بدل هذا الصدر: (وخشيت الفضول حين أتوني).

وقال في «فتح العلي المالك»: وإنما هادن النبي ﷺ أهل مكة لقلة المسلمين حينئذ، هذا ما يتعلق بالصلح على مال يأخذه الإمام، أو بغير مال، وأما لو وقع بمال يعطيه المسلمون لهم فقال المازري: لا يهادن العدو بإعطائه مالا؛ لأنه عكس مصلحة أخذ الجزية منه إلا لضرورة التخلص منه لخوف استيلائه على المسلمين، وقد شاور النبي ﷺ لما أحاطت القبائل بالمدينة سعد بن معاذ وسعد بن عباد في أن يبذل المسلمون ثلث الثمار لما خاف أن يكون الأنصار ملّت القتال فقالا: إن كان هذا من الله سمعنا وأطعنا، وإن كانوا رأياً فما أكلوا منها في الجاهلية ثمرة إلا بشراء، فكيف وقد أعزنا الله تعالى بالإسلام؟! فلما رأى النبي ﷺ عزمهم على القتال ترك ذلك. فيؤخذ من هذه القضية جواز إعطاء المال على الوجه الموصوف للضرورة إذ لو لم يجز لم يشاور فيه الرسول عليه الصلاة والسلام لكنه قد شاور فيه فهو جائز، وبيان الملازمة هو أن المشاورة في دفع المال ملزومة لهم بدفعه على تقدير الموافقة على إعطائه. انتهى.

قال في «الموسوعة الفقهية»^(١): وجوز الحنابلة مهادنة الكفار عند المصلحة ولو بمال يدفعه المسلمون للكفار ضرورة مثل أن يخاف على المسلمين الهلاك أو الأسر، لأنه يجوز للأسير فداء نفسه بالمال فكذا هنا، وجاز تحمل صغار لدفع صغار أعظم منه وهو القتل أو الأسر وسبي الذرية المفضي إلى كفرهم. قال الزهري: (أرسل رسول الله ﷺ إلى عيينة بن حصن وهو مع أبي سفيان يعني يوم الأحزاب: «أرأيت إن جعلت لك ثلث ثمر الأنصار أترجع بمن معك من غطفان أو تخذل بين الأحزاب؟» فأرسل إليه عيينة: إن جعلت الشطر فعلت)، ولولا أن ذلك جائز لما بذله النبي ﷺ. اهـ.

أما ما علاقة المعاملات وحلف الفضول وصلاح الحديبية بالمشاركة في البرلمان، فإن البرلمان هو عقد اجتماعي يمكن أن يكون بين أطراف متميزة



مختلفة العقائد والأديان والمذاهب تتنازعهم مصالح مشتركة اجتمعوا عليها للصلح في توزيع تلك المصالح دون اللجوء إلى القتال.

وعند الاختلاف (في الصلح) وتمسك كل فريق بمذهبه ودينه فمن الطبيعي أن المسلم لا يطلب من النصراني مثلاً أن يحتكم للإسلام، كما أن النصراني لا يطلب من المسلم أن يحتكم للنصرانية، إذ الصلح لا يمكن تصوره إلا مع الاختلاف والتنازل الجزئي لكل الأطراف، وليس في ذلك أي انتقاص من المسلم لدينه، تماماً مثلما تنازل رسول الله ﷺ في صلح الحديبية عن بعض الحق مقابل مصلحة الإسلام ولم يكن في ذلك إساءة لدينه.

ومثلما يعتقد المسلم أن في هذه العقود نصرة للإسلام والمسلمين، كذلك فإن مثل هذه العقود تحقق في ذات الوقت نصرة للكافرين، وإلا لما وافقوا عليها. ولكن هل يمكن القول أن من دخل في مثل هذه العقود مع الكفار فقد والى الكفار ونصرهم؟! لا شك أن القول بذلك ضلال عظيم وهو يستلزم رمي النبي ﷺ بمثل هذا - حاشاه - حين تصالح وتحالف مع المشركين في صلح الحديبية وغيرها من الأحلاف، ولا شك أن المشركين قد حققوا مصلحة لهم في هذه الأحلاف، مثلما هو الحال بالنسبة للمسلمين. ولا يقال هنا أن المسلمين قد والوا المشركين لأجل ذلك.

وقد يقال هنا أن عقد المشاركة في البرلمان يتضمن كثيراً من الشروط وينوداً تخالف كتاب الله تعالى، وبالتالي لا يجوز إبرامها لأجل المخالفة.

□ الشروط الباطلة:

وهنا يقال أن الشروط والبنود الفاسدة لا تلغي أصل العقد، لا سيما إذا كانت تلك الشروط ليست من صلب العقد أو مقصوده، بل تستلزم سقوط الوفاء بالشرط أو البند المحرم فقط^(١) مع بقاء صحة العقد. ودليل ذلك حديث بريرة الآتي:

(١) وانظر تفصيل ذلك في «المغني» و«المبسوط» وغيرهما.

روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءني بريرة فقالت: كاتبت أهلي على تسع أواق، في كل عام أوقية، فأعينيني. فقلت: إن أحب أهلك أن أعدها لهم، ويكون ولاؤك لي فعلت. فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم، فأبوا عليها. فجاءت من عندهم، ورسول الله ﷺ جالس، فقالت: إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء، فأخبرت عائشة النبي ﷺ فقال: «خذيها واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق»، ففعلت عائشة، ثم قام رسول الله ﷺ في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟! ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط. قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق». وفي رواية للبخاري: «اشترىها فأعتقها، وليشترطوا ما شاؤوا». فاشتريتها فأعتقتها واشترط أهلها ولأها فقال النبي ﷺ: «الولاء لمن أعتق، وإن اشترطوا مائة شرط». وفي لفظ: «شرط الله أحق وأوثق». وفي الصحيحين عن عبدالله بن عمر: أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية لتعتقها، فقال أهلها: نبيعكها على أن ولأها لنا، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «لا يمنعك ذلك، فإنما الولاء لمن أعتق». وفي مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أرادت عائشة أن تشتري جارية فتعتقها، فأبى أهلها إلا أن يكون لهم الولاء، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «لا يمنعك ذلك، فإنما الولاء لمن أعتق».

قال شيخ الإسلام في «المجموع»: وهذا الحديث الشريف المستفيض الذي اتفق العلماء على تلقيه بالقبول، اتفقوا على أنه عام في الشروط في جميع العقود، ليس ذلك مخصوصاً عند أحد منهم بالشروط في البيع، بل من اشترط في الوقف أو العتق أو الهبة أو البيع أو النكاح أو الإجارة أو النذر أو غير ذلك شروطاً تخالف ما كتبه الله على عباده، بحيث تتضمن تلك الشروط الأمر بما نهى الله عنه، أو النهي عما أمر به، أو تحليل ما حرّمه، أو تحريم ما حلّله، فهذه الشروط باطلة باتفاق المسلمين في جميع العقود، الوقف وغيره. اهـ.



يبقى القول أن تنفيذ هذه الشروط الباطلة يخضع لمعادلة المصالح والمفاسد والأحكام العارضة كما فعل رسول الله ﷺ في صلح الحديبية حين طبق شرطهم في عدم كتابة (محمد رسول الله) وشرطهم في رد من التحق به من مسلمي مكة.



الفصل الثالث:

ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين

إذا كانت ولاية أمر الناس في زمن النبوة وزمن الخلافة الراشدة من أعظم الواجبات لقيام الدين والدنيا، فإن حاجة المسلمين لها في زمن ضعف سلطان الدين تكون أعظم. ولتبسيط أمر الولاية يمكن القول بأنها تعني في الوقت الحاضر الإدارة. والآن تخيل مثلاً مدرسة بلا إدارة، أو مستشفى بلا إدارة، أو خزينة بلا إدارة. لك أن تتخيل ما هو قدر الفساد الذي يمكن أن يحصل في كل هذه المؤسسات.

وبسبب تعقيد تفاصيل الحياة والتطور الهائل الذي حصل في كل نواحيها، فإن الحاجة للإدارة أصبحت كبيرة وعظيمة جداً، ولا يمكن بحال تعويضها بمجرد الحرص والإخلاص والوطنية والإيمان وغير ذلك من المعاني والأخلاق السامية.

ويأتي المدير على رأس هذه الإدارات. ومهما تكون الأنظمة دقيقة وصائبة ومدرسة ومبنية على التجربة، فإن فساد المدير يفسدها جميعاً، ولذا كان رسول الله ﷺ ينتقي للإدارة رجالها، فكان لا يعطي الإمارة لمن سألها أو حرص عليها، وكان لا يعطيها غير المؤهل لها. كل ذلك لأن الولاية ذات أهمية عظيمة في الإسلام.



بقي أن ندرك أن المقصود من الولاية ليس مجرد أنها من الإسلام أو أن الإسلام عظم شأنها، بل المقصود منها هو تحقيق مصلحة عموم المسلمين الدينية والدنيوية، سواء كان الحكم القائم أو الأنظمة القائمة إسلامية أو وضعية، فما دام المسلمون موجودين فإن الحاجة إلى إدارة مصالحهم موجودة وقائمة. وأما من يفهم أن الولاية إنما توجد مع وجود الحكم الإسلامي أو الأنظمة الإسلامية، فلا شك أن هذا الفهم سطحي ويبعد عن مقاصد الشريعة.

وبالتالي فإن مذهب من يرفض المشاركة في الولاية العامة للمسلمين في وقت الحاجة، وإن كانت ناقصة، هو مثل من يرفض الاستعانة بمضمد لوقف نزفه بحجة عدم وجود طيب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله:

يجب أن يعلم أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس حتى قال النبي ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم» رواه أبو داود.

ثم ساق شيخ الإسلام رحمته الله النصوص النبوية وكلام السلف في هذا ثم قال:

فالواجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربة يتقرب بها إلى الله، فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات.

ثم ذكر رحمته الله أن فساد حال الناس في الإمارة إنما هو من الحرص على الرئاسة والمال بالإمارة.. وأن أهل الصلاح من المسلمين هم الذين يريدون المال والإمارة لا من أجل العلو والفساد في الأرض وإنما من أجل التقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وجعل الدين له، وإنفاق المال في سبيله، وأنه بذلك صلاح الدين والدنيا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولما غلب على كثير من ولاية الأمور إرادة المال والشرف، وصاروا بمعزل عن حقيقة الإيمان في ولايتهم، رأى كثير من الناس أن الإمارة تنافي الإيمان وكمال الدين. ثم منهم من غلب الدين وأعرض عما لا يتم الدين إلا به من ذلك (يعني أعرض عن طلب الإمارة وجمع المال لخوفه من الافتتان في الدين) ومنهم من رأى حاجته إلى ذلك، فأخذ معرضاً عن الدين لاعتقاده أنه منافٍ لذلك، وصار الدين عنده في محل الرحمة والذل، لا في محل العلو والعز (أي ومن الناس من رأى الحاجة للإمارة والمال فطلبها ولم يراع الدين في ذلك، ورأى أن الإمارة لا تصلح مع التمسك بالإسلام إما لادعائه فساد الناس أو عدم قدرته على القيام بأعبائها ونحو ذلك.. فصار يعامل الدين بالرحمة والذل أي أنه يسمح للإسلام في الحدود الدنيا، ويعطف على الإسلام مجرد عطف، ولا يرفع رأسه بالإسلام جهاداً ونصرة له، وتوليةً للأخيار وإبعاداً للأشرار) وكذلك لما غلب على كثير من أهل الدينين (أي اليهود والنصارى) العجز عن تكميل الدين، والجزع لما قد يصيبهم في إقامته من البلاء استضعف طريقتهم واستذلها من رأى أنه لا تقوم مصلحته ومصلحة غيره بها (يعني أن الشعوب التي كانت تحت الحكم الديني لليهود والنصارى لم يستسيغوا الحكم الديني ورفضوا الحكومة الدينية لما رأوا من ضعف هؤلاء عن القيام الحق بأعباء الدين، وفسدت حكوماتهم بالتسلط والاستبداد كما هو معلوم).

وهاتان السيلان الفاسدتان - سبيل من انتسب إلى الدين ولم يكمله بما يحتاج إليه من السلطان والجهاد والمال، وسبيل من أقبل على السلطان والمال والحرب، ولم يقصد بذلك إقامة الدين - هما سبيل المغضوب عليهم والضالين؛ الأولى للضالين النصارى، والثانية للمغضوب عليهم اليهود.

وإنما الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين، هي سبيل نبينا محمد ﷺ، وسبيل خلفائه وأصحابه، ومن سلك سبيلهم، وهم السابقون الأولون من المهاجرين



والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، رضي الله عنهم ورضوا عنه، وأعدّ لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً، ذلك الفوز العظيم.

ثم قال ﷺ: فالواجب على المسلم أن يجتهد في ذلك بحسب وسعه، فمن وُلِّي ولاية يقصد بها طاعة الله، وإقامة ما يمكنه من دينه ومصالح المسلمين، وأقام فيها ما يمكنه من الواجبات واجتناب ما يمكنه من المحرمات، لا يؤاخذ بما يعجز عنه، فإن تولية الأبرار خير للأمة من تولية الفجار. ومن كان عاجزاً عن إقامة الدين بالسلطان والجهاد، ففعل ما يقدر عليه من الخير: لم يكلف ما يعجز عنه، فإن قوام الدين بالكتاب الهادي، والحديد الناصر، كما ذكره الله تعالى.

□ الولاية مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

قال^(١): فصل وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي؛ فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف، والنهي الذي بعثه به هو النهي عن المنكر، وهذا نعت النبي والمؤمنين؛ كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]. وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض على الكفاية، ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره، والقدرة هي السلطان والولاية، فذوو السلطان أقدر من غيرهم؛ وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم، فإن مناط الوجوب هو القدرة؛ فيجب على كل إنسان بحسب قدرته، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى: مثل نيابة السلطنة، والصغرى مثل ولاية الشرطة، وولاية الحكم أو ولاية المال وهي ولاية الدواوين المالية؛ وولاية الحسبة.

(١) (٦٦/٢٨).

□ القوة والأمانة بحسب الإمكان:

قال^(١): فصل: إذا عرف هذا فليس عليه أن يستعمل إلا أصلح الموجود، وقد لا يكون في موجوده من هو أصلح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه، وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام وأخذه للولاية بحقها فقد أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا وصار في هذا الموضع من أئمة العدل المقسطين عند الله؛ وإن اختل بعض الأمور بسبب من غيره إذا لم يمكن إلا ذلك فإن الله يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ويقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال في الجهاد في سبيل الله: ﴿فَقَنِّدْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٨٤]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] فمن أدى الواجب المقدور عليه فقد اهتدى، وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» أخرجاه في الصحيحين؛ لكن إن كان منه عجز بلا حاجة إليه أو خيانة عوقب على ذلك.

وينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب فإن الولاية لها ركنان: القوة والأمانة. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصاص: ٢٦]، وقال صاحب مصر ليوسف عليه السلام: ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤]، وقال تعالى في صفة جبريل: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [٤٠] وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُوْمَنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا يَقُولُ كَافٍ قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ ﴿٤٢﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤٢]. والقوة في كل ولاية بحسبها؛ فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب وإلى الخبرة بالحروب والمخادعة فيها؛ فإن الحرب خدعة، وإلى القدرة على أنواع القتال: من رمي وطعن وضرب وركوب وكر وفر ونحو ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَعِزُّوْا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وقال النبي ﷺ: «ارموا واركبوا

(١) (٢٥٣/٢٨).



وأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا، ومن تعلّم الرمي ثم نسيه فليس منا» وفي رواية: «فهي نعمة جردها» رواه مسلم.

والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دلّ عليه الكتاب والسنة وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام. والأمانة ترجع إلى خشية الله وألا يشتري بآياته ثمناً قليلاً وترك خشية الناس؛ وهذه الخصال الثلاث التي أخذها الله على كل من حكم على الناس؛ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُوا وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. ولهذا قال النبي ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار وقاض في الجنة. فرجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار. ورجل قضى بين الناس على جهل فهو في النار. ورجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة» رواه أهل السنن. والقاضي اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهما سواء كان خليفة أو سلطاناً أو نائباً أو والياً؛ أو كان منصوباً ليقضي بالشرع أو نائباً له حتى من يحكم بين الصبيان في الخطوط - إذا تخايروا - هكذا ذكر أصحاب رسول الله ﷺ، وهو ظاهر.

□ تولية الأبرار خير من تولية الفجار:

قال^(١): فالواجب على المسلم أن يجتهد في ذلك بحسب وسعه؛ فمن ولي ولاية يقصد بها طاعة الله وإقامة ما يمكنه من دينه ومصالح المسلمين وأقام فيها ما يمكنه من الواجبات واجتناب ما يمكنه من المحرمات: لم يؤاخذ بما يعجز عنه؛ فإن تولية الأبرار خير للأمة من تولية الفجار.



الفصل الرابع:

الولايات العامة عند غير المسلمين والظلمة

عندما يكون القصد في تولي الوظائف العامة عند الكفار أو الظلمة هو قطع الظلم وتخفيفه، أو تحقيق العدل وتكميله، فإن ذلك يكون مشروعاً في الجملة، إلا إذا كانت المفسدة المترتبة على هذه الوظيفة أعظم من المصلحة المرجوة، كما سبق تفصيله في باب الموازنة بين المصالح والمفاسد.

أما التفريق بين وظائف البرلمان (التشريع)، ووظائف الوزارات (التنفيذ) من حيث الحكم الشرعي فهو خطأ ظاهر، إذ الأصل في الحكم هو تقدير غلبة المصلحة على المفسدة ضمن ضوابطها، وسبق تفصيل مشروعية فعل المصلحة إذا استلزم مفسدة دونها. فالقول أن البرلمان إنما يقول ما يراه صواباً في الشرع، قبل كلامه من الآخرين أم لم يقبل هو أمر مشروع، أما الوزير أو الموظف فإنه مجبر على تنفيذ الأمر الذي قد يكون مخالفاً للشرعية وهذا محرم ولا يجوز اقترافه، أقول: إن هذا الحكم ينظر للمسألة من حيث الجزء وليس من حيث المحصلة، والكلام في مسألة المشاركة في البرلمان والوظائف العامة هو من باب محصلة المصالح، وهو المقصود من المبحث، ولو اقتصر المسلمون على البرلمان دون الوظائف العامة لتعطلت مصالحهم ولم يتحقق تخفيف الظلم ولا تكميل المصلحة. فالصحيح أن كل ذلك مشروع من حيث الجملة، والله تعالى أعلم.

وقد استدلل معظم العلماء، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية ومن تبعه،



على جواز الولاية عند الكفار بفعل نبي الله يوسف عليه السلام وطلبه الوزارة عند الحاكم الكافر، وكذلك استدلوا بفعل الملك النجاشي عليه السلام حين بقي ملكاً يحكم الكفار مع إسلامه، ولم يحكم بينهم بما أنزل الله على رسوله لعجزه عن ذلك. وقد اعترض على هذه الأدلة من اعترض بأن شرع من قبلنا لا يلزمنا، أو بأن يوسف عليه السلام كان وزيراً له الحكم المطلق في وزارته دون الرجوع إلى الملك الكافر. كذلك قالوا أن النجاشي حكم في قومه بما يعلم من الدين، وهو لم يعلم إلا القليل. قالوا: ولو علم كل ما أنزل الله تعالى على رسوله لحكم بين قومه بذلك.

أقول: إذا كانت مسألة الولاية عند الكفار مسألة ولاء وعقيدة، فدين الأنبياء واحد وعقيدتهم واحدة وهي عقيدة التوحيد التي هي دين المرسلين. وما كان ليوسف عليه السلام أن يتخلف عن ذلك، حاشاء عليه السلام. أما أنه كان حاكماً مطلقاً في وزارته، فهذا تكلف لا يقبله عاقل، وهو حين طلب الوزارة من الملك الكافر لم يشترط عليه ذلك، ولو اشترط لذكر الله ذلك لأهميته في العقيدة والإيمان، وقد قرر العلماء أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فدل ذلك على عدمه. وكذلك ما قرره العلماء أن ترك الاستفصال مع وجود المقتضي يدل على عدم تأثير هذا التفصيل في الحكم.

أما النجاشي عليه السلام، فإنه كان بينه وبين رسول الله وصحابه علاقات وشائج، وهو الذي زوج النبي ﷺ أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنها. ولما مات النجاشي، جاء جبريل عليه السلام بخبره، وصلى عليه النبي ﷺ صلاة الغائب مع الصحابة. وهذا يدل على أنه لم يكن مسلم بأرض الحبشة إلا النجاشي، وإلا لصلى النبي ﷺ على كل من مات بأرض الحبشة، ولم يعلم ذلك. ولو قيل أن مات من المسلمين صلى عليه سائر المسلمين في بلده، قيل: فهذا يدل على أن النجاشي لم يصل عليه في بلده لعدم المسلمين هناك. وكذلك فقد ذكر العلماء أنه لا تشرع صلاة الغائب على من صلى عليه. يضاف إلى ذلك أن العلماء الذين استدلوا بالنجاشي على

مشروعية الولاية عند الكفار فهموا جميعاً ذلك، فضلاً عن سائر الأدلة الأخرى المذكورة، ومنها ما كان من حال امرأة فرعون وبقائها في عصمته مع كفره واستعلائه بالكفر، وكذلك مؤمن آل فرعون في قومه الكفار، كما تجد ذلك في ثنايا استدالات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

كذلك، فإن المعترضين لم يذكروا لنا ما هي أدلة المفصلة المطلقة مع الكفار من الكتاب والسنة، وما هي منافعها إن وجدت، وما هي تأويلات الأدلة الظاهرة المخالفة لهذا المذهب، وما هو قولهم في الأصول التي ذكرها شيخ الإسلام وغيره من العلماء.

□ حكم قبول الولايات العامة في ظل الدول الكافرة:

أقتبس في هذا الموضع كلام الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق رعاه الله من رسالته في هذا الباب، حيث قال:

الأدلة من القرآن والسنة على تولي الولايات العامة في الدول الكافرة:

نبي الله يوسف عليه السلام وولايته على خزائن أرض مصر: من أصرح الأدلة على مشروعية تولي الولايات العامة في الدول الظالمة بل والكافرة إذا كان هذا المتولي مريداً للحق، قائماً بالعدل حسب استطاعته، ما فعله يوسف عليه السلام، وكذلك ما فعله النجاشي رضي الله عنه.

فأما نبي الله يوسف عليه السلام فإنه كان مؤمناً في بلد كافر، قَدَرَ عليه - وهو غلام - مجموعة من الكفار فباعوه رقيقاً، ولكن الله الذي يرعاه يسّر له أن يصبح في بيت رجل كريم أحسن مثواه، وعامله مثل ابن له ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾ [يوسف: ٢١]. وقال يوسف عن هذا الذي اشتراه وأكرم مثواه: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثَوايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣] على القول بأن المقصود بـ «ربي» في هذه الآية «سيدي» وهو الراجح ولا شك.



وقد اتهم ﷺ بما اتهمته به زوجة هذا الرجل ظلماً وعدواناً، وبرأه الله مما قالت، ونجاه من كيدها، وكيد من على شاكلتها من المفسدات الفاسدات.. ودخل السجن، وقد دعا يوسف إلى الدين وتوحيد الله بما استطاع.. ثم هياً الله له الخروج من السجن مبرئاً مرفوع الرأس، منتصراً، وفضح من اتهموه وأذوه.. وقد هيئت ليوسف الفرصة أن يدعو إلى الله من موقع أفضل، وأن يقيم العدل ما استطاع وسط نظام يقوم على الكفر والامتيازات الباطلة التي اعتادها ملوك مصر وتميزوا بها على شعوبهم.. ولم يقصر يوسف ﷺ في اهتبال هذه الفرصة المواتية ليقوم العدل ويدعو إلى الله من موقع أفضل، ويجنب شعباً من الشعوب خطر المجاعة التي علم أنها تنتظرهم في سني القحط السبع القادمة، فعرض نفسه على ملك مصر قائلاً: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكَ ۚ﴾ [يوسف: ٥٥].

وقد جعل الله سبحانه وتعالى ما وصل إليه يوسف ﷺ من الملك والقيام بالعدل وحفظ أموال الناس، وتجنبهم كارثة المجاعة المتوقعة المحققة.. جعل الله هذا متاً منه ونعمة على عبده يوسف ﷺ حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُفِثُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ۝﴾ [يوسف: ٥٦].

فجعل الله تمكين يوسف في أرض مصر بتقلده الوزارة فيها فضلاً من عنده على نبيه الكريم..

علماً أن يوسف ﷺ عامل قوماً جميعهم من الكفار فقام على حفظ أموالهم، وتجنبهم كارثة ومصيبة كبرى، ولا شك أنه لم يسر في وزارته كما هو الحق والعدل في كل الأمور فلا شك أنه قد كانت لهم نظم مالية تخالف العدل كالضرائب التي يفرضونها على الأرض والغلات، والمخصصات التي يخصصونها للملك وحاشيته ووزرائه وخاصته، ونحو ذلك مما هو معلوم من حال ملوك الكفر من أخذ المال من غير حقه، وصرفه على غير نظام العدل والمساواة بين الرعية، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

(ومن هذا الباب تولّى يوسف الصديق على خزائن الأرض لملك مصر، بل ومساءلته أن يجعله على خزائن الأرض، وكان هو وقومه كفاراً كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ﴾ [غافر: ٣٤] الآية، وقال تعالى عنه: ﴿يَصْخِرُ السِّجْنُ عَنْ رِجَابِ مُتَفَرِّقَتٍ خَيْرٌ أَرَأَيْتُ اللَّهَ أَلَوْحَدُ الْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَبَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠] الآية.

ومعلوم أنه مع كفرهم لا بد أن يكون لهم عادةً وسنةً في قبض الأموال، وصرفها على حاشية الملك وأهل بيته وجنده ورعيته، ولا تكون تلك جارية على سنة الأنبياء وعدلهم، ولم يكن يوسف يمكنه أن يفعل كل ما يريد، وهو ما يراه من دين الله، فإن القوم لم يستجيبوا له، لكن فعل الممكن من العدل والإحسان، ونال بالسلطان من إكرام المؤمنين من أهل بيته ما لم يمكن أن يناله بدون ذلك، وهذا كله داخل في قوله: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] ^(١).

وقد أخبر سبحانه وتعالى أن يوسف النبي مع دعوته بما استطاع أهل مصر إلى التوحيد إلا أنهم بقوا على كفرهم وشركهم كما قال تعالى حاكياً مقالة مؤمن آل فرعون الذي قام يدافع في بلاط فرعون عن موسى عليه السلام لما هموا بقتله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ ﴿٣٩﴾﴾ [غافر: ٣٤] وكان هذا قبل خمسمائة عام.. ومعنى هذا أنه لم يؤمن منهم أحد بدعوة نبي الله يوسف وبقوا على كفرهم، ولكن يوسف مع ذلك لم يمتنع كما ذكرنا من إقامة ما أقامه من العدل، ومن فعل ما فعله معهم من الإحسان، وهو مع كل ذلك لم يستطع في كل ذلك أن يغير نظامهم في الحكم، ولا تشريعهم الباطل.. بدليل أنه لما دبر مكيدة استبقاء أخيه عنده لم يطبق عليه قانون ملك مصر، وإنما طبق

(١) مجموع الفتاوى (٥٦/٢٠ - ٥٧).



عليه ما عند بني إسرائيل في استرقاق اللص كما قال تعالى: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ (٧٤) قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٧٥﴾ [يوسف: ٧٤، ٧٥] أي إن وجد في رحله فجزاؤه أن يسترق، فأجرى يوسف عليه السلام قانونهم وتشريعهم في ذلك كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ كَذَبَ الْيُوسُفُ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٦] الآية، ودين الملك هنا هو تشريع ملك مصر.. ولا شك أن شرعته في اللصوص وغيرهم كانت مخالفة لشرعة الأنبياء، وهذا كله يدل على أنه فعل ما يستطيع من العدل والإحسان ولم يمكنه أن يغير نظامهم إلى الإسلام.

وقد شكر يوسف الله سبحانه وتعالى عما ولاه من الملك فيهم حيث يقول: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].

وهذه الآيات واضحة صريحة الدلالة أنه يشرع للمسلم إذا هيئت له الفرصة أن يقيم العدل في قوم من الكفار ألا يمتنع عن ذلك.

بل قد يأثم إذا كانوا في حاجة إلى عدله وعلمه فامتنع من ذلك. هذا إذا كانوا كفاراً.. فكيف إذا كانوا مسلمين، وكانت حاجتهم أن يتولى شؤونهم أهل الدين والصلاح لا أهل الفساد والإفساد!

□ النجاشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وولايته ملك الحبشة:

وأما النجاشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلا شك كذلك في أنه آمن بالنبي محمد ﷺ، ومات على الإيمان، وقد صلى الرسول ﷺ عليه كما روى الإمام البخاري في صحيحه أن النبي ﷺ قال حين مات النجاشي: «مات اليوم رجل صالح فقوموا فصلُّوا على أخيكم أصحمة»^(١).

(١) حديث رقم ٣٨٧٧.

ومع إيمانه وإسلامه إلا أنه بقي حاكماً في قوم جميعهم من الكفار المعاندين للتوحيد، الرافضين للدخول في الدين.

وقد قام فيهم بما يستطيع أن يقوم به من العدل والإحسان، ولا شك أن بقاءه فيهم مع ما في ذلك من بقاء ما هم فيه من الكفر والشرك.. خير من ترك هذا المنصب ليتولاه من يفسد فيه..

ولا شك أن منهج الرسل في دعوتهم إلى الله هو تحصيل المصالح وتكميلها، والدعوة إلى الله حسب الاستطاعة. وليس كل أحد بمستطيع أن يقيم العدل كاملاً، ويفعل كل ما يريد على أكمل الوجوه..

فكان تقليل الشرور إلى أقل حد ممكن وتحصيل المصالح لأكبر حد ممكن منها هو منهج الرسل والأنبياء ﷺ.

والشاهد في قصة النجاشي رضي الله عنه أنها دليل صريح من السنة على جواز تولي المسلم ولاية عامة بل الولاية الكبرى في قوم من الكفار وإن بقوا على الشرك والكفر طالما أنه يقيم الحجة عليهم، ويدعوهم إلى الله وإن لم يستجيبوا.

فقد جاء في السيرة أن النجاشي لما ورد عليه أصحاب النبي ﷺ على رأسهم جعفر بن أبي طالب، أكرم مثنوهم، وآمنهم على دينهم، ثم لما أرسلت قريش عمرو بن العاص وأحبوا إغراء النجاشي بهدية، والإيقاع بينه وبين المسلمين مدعين أن المسلمين يسبون مريم ﷺ، ثم إنه أي النجاشي دعا جعفر بن أبي طالب فقرأ عليه جعفر أوائل سورة مريم فقال النجاشي: لم يزد عيسى عن هذا ولا قدر هذه.. وأخذ عوداً من الأرض ورفع.. فأنكر ذلك بطارفته وقد كانوا وزراء الحكم وقادة الدولة فقال لهم: (وإن نخرتم!!).

ونقل ابن كثير في «البداية والنهاية» عن مسند الإمام أحمد قال:

(وقد قال الإمام أحمد: حدثنا حسن بن موسى: سمعت خديجاً أخا



زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عتبة عن ابن مسعود قال: بعثنا رسول الله ﷺ إلى النجاشي، ونحن نحواً من ثمانين رجلاً، فيهم عبدالله بن مسعود وجعفر، وعبدالله بن عرفطة، وعثمان بن مظعون، وأبو موسى، فأتوا النجاشي. وبعثت قريش عمرو بن العاص وعمارة بن الوليد بهدية، فلما دخلا على النجاشي سجداً له ثم ابتدراه عن يمينه وعن شماله ثم قالوا له: إن نفرأ من بني عمنا نزلوا أرضك ورغبوا عنا وعن ملتنا. قال: فأين هم؟ قالوا: في أرضك، فابعث إليهم، فبعث إليهم، فقال جعفر: أنا خطيبكم اليوم، فاتبعوه، فسلم ولم يسجد، فقالوا له: ما لك لا تسجد للملك؟ قال: إنا لا نسجد إلا لله ﷻ. قال: وما ذاك؟ قال: إن الله بعث إلينا رسولاً ثم أمرنا أن لا نسجد لأحد إلا لله ﷻ، وأمرنا بالصلاة والزكاة. وقال عمرو: فإنهم يخالفونك في عيسى ابن مريم، قال: فما تقولون في عيسى ابن مريم وأمه؟ قال: نقول كما قال الله: هو كلمته وروحه ألقاها إلى العذراء البتول، التي لم يمسسها بشر، ولم يفرضها ولد. قال: فرفع عوداً من الأرض ثم قال: يا معشر الحبشة والقسيسين والرهبان، والله ما يزيدون على الذي نقول فيه ما سوى هذا، مرحباً بكم وبمن جئتم من عنده، أشهد أنه رسول الله ﷺ، وأنه الذي نجد في الإنجيل، وأنه الرسول الذي بشر به عيسى ابن مريم، انزلوا حيث شئتم، والله لولا ما أنا فيه من الملك لأتيته حتى أكون أنا الذي أحمل نعليه، وأمر بهدية الآخرين فردت إليهما).

ثم عقب ابن كثير على هذا قائلاً: (وهذا إسناد جيد قوي وسياق حسن) (١).

والشاهد في هذه الرواية أنه آمن وشهد شهادة الحق في عيسى ومحمد ﷺ. وبقي في ملكه الذي هو فيه يحكم قوماً من الكفار لم يطاوعوه في إيمانه ولم يدخلوا فيما دخل فيه.

(١) البداية والنهاية (٦٧/٢) طبعة الريان.

ولو كان من مستلزمات الإسلام وشرائطه وجوب التنحي والابتعاد عن مشاركة الكفار لما أقرّه رسول الله ﷺ، ولما وصفه الرسول بعد موته بأنه رجل صالح وأمر الصحابة رضوان الله عليهم بالصلاة عليه.

ولا شك أن بقاء النجاشي في ملكه وأمره قومه بالحق وإقامة ما أقامه من العدل فيهم خير من ترك ذلك، وهذا بحمد الله دليل صريح من السنة على ما نحن بصده. اهـ الاقتباس من كلام الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق.

□ النجاشي ومؤمن آل فرعون وامرأة فرعون ويوسف كان قومهم كفاراً ولم يفاصلوهم ويفعلوا معهم كل ما يعرفونه من الدين:

قال شيخ الإسلام^(١): وكذلك الكفار من بلغه دعوة النبي ﷺ في دار الكفر، وعلم أنه رسول الله فآمن به وآمن بما أنزل عليه، واتقى الله ما استطاع كما فعل النجاشي وغيره، ولم تمكنه الهجرة إلى دار الإسلام ولا التزام جميع شرائع الإسلام لكونه ممنوعاً من الهجرة وممنوعاً من إظهار دينه وليس عنده من يعلمه جميع شرائع الإسلام: فهذا مؤمن من أهل الجنة، كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون وكما كانت امرأة فرعون، بل وكما كان يوسف الصديق ﷺ مع أهل مصر، فإنهم كانوا كفاراً ولم يمكنه أن يفعل معهم كل ما يعرفه من دين الإسلام، فإنه دعاهم إلى التوحيد والإيمان فلم يجيبوه، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا﴾ [غافر: ٢٤].

وكذلك النجاشي فهو وإن كان ملك النصارى لكن قومه لم يطيعوه في الدخول في الإسلام، بل إنما دخل معه نفر منهم، ولهذا لما مات لم يكن هناك أحد يصلي عليه، فصلى عليه النبي ﷺ بالمدينة: خرج بالمسلمين إلى

(١) المجموع (٢١٧/١٩).



المصلَّى فصَفَّهم صفوفاً وصَلَّى عليه، وأخبرهم بموته يوم مات وقال: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ صَالِحاً مِنْ أَهْلِ الْحَبْشَةِ مَاتَ» وكثير من شرائع الإسلام أو أكثرها لم يكن دخل فيها لعجزه عن ذلك، فلم يهاجر ولم يجاهد ولا حج البيت، بل روي أنه لم يصلِّ الصلوات الخمس ولا كان يصوم شهر رمضان، ولا يؤدي الزكاة الشرعية لأن ذلك كان يظهر عند قومه فينكرونه عليه وهو لا يمكنه مخالفتهم، ونحن نعلم قطعاً أنه لم يكن يمكنه أن يحكم بينهم بحكم القرآن، والله قد فرض على نبيه بالمدينة أنه إذا جاءه أهل الكتاب لم يحكم بينهم إلا بما أنزل الله إليه، وحذَّره أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه. وهذا مثل الحكم في الزنى للمحصن بحدِّ الرجم، وفي الديات بالعدل والتسوية في الدماء بين الشريف والوضيع، النفس بالنفس والعين بالعين وغير ذلك.

والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن، فإن قومه لا يقرُّونه على ذلك، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضياً بل وإماماً وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك، بل هناك من يمنعه ذلك، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

وعمر بن عبدالعزيز عودِي وأوذِي على بعض ما أقامه من العدل، وقيل أنه سُمِّ على ذلك. فالنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وإن كانوا لم يلتزموا من شرائع الإسلام ما لا يقدرُونَ على التزامه، بل كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها. اهـ.

□ المسلم يكون إماماً أو قاضياً ولا يمكنه العمل بكل ما يعرفه من الدين:

قال شيخ الإسلام^(١): والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن، فإن قومه لا يقرُّونه على ذلك، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضياً بل وإماماً، وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك، بل هناك من يمنعه من ذلك، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

(١) المجموع (٢١٨/١٩).

□ تولَّى الوظائف عند الحاكم الظالم لقصد تخفيف الظلم

قال شيخ الإسلام^(١) جواباً لمن سألته: هل يحكم ببقاء من تولَّى وظيفة عند حاكم ظالم بقصد تخفيف الظلم؟ فأجاب: الحمد لله، نعم إذا كان مجتهداً في العدل ورفع الظلم بحسب إمكانه، وولايته خير وأصلح للمسلمين من ولاية غيره، واستيلائه على الإقطاع خير من استيلاء غيره، كما قد ذكر، فإنه يجوز له البقاء على الولاية والإقطاع ولا إثم عليه في ذلك، بل بقاءه على ذلك أفضل من تركه إذا لم يشتغل إذا تركه بما هو أفضل منه. وقد يكون ذلك عليه واجباً إذا لم يقم به غيره قادراً عليه. فنشر العدل بحسب الإمكان ورفع الظلم بحسب الإمكان فرض على الكفاية، يقوم كل إنسان بما يقدر عليه من ذلك إذا لم يقم غيره في ذلك مقامه، ولا يطالب والحالة هذه بما يعجز عنه من رفع الظلم.

وما يقرره الملوك من الوظائف^(٢) التي لا يمكن رفعها لا يطالب بها، وإذا كانوا هم ونوابهم يطلبون أموالاً لا يمكن دفعها إلا بإقرار بعض تلك الوظائف، وإذا لم يدفع إليهم أعطوا تلك الإقطاعات والولاية لمن يقرر الظلم أو يزيده ولا يخففه كان أخذ تلك الوظائف ودفعها إليهم خيراً للمسلمين من إقرارها كلها. ومن صرف من هذه الأموال إلى العدل والإحسان فهو أقرب من غيره، ومن تناوله من هذا شيء أبعد عن العدل والإحسان من غيره. والمقطع الذي يفعل هذا الخير يرفع عن المسلمين ما أمكنه من الظلم ويدفع شر الشرين بأخذ بعض ما يطلب منهم، فما لا يمكنه رفعه فهو محسن إلى المسلمين غير ظالم لهم، يثاب ولا إثم عليه فيما يأخذه على ما ذكره، ولا ضمان عليه فيما أخذه، ولا إثم عليه في الدنيا والآخرة إذا كان مجتهداً في العدل والإحسان بحسب الإمكان.

(١) المجموع (٣٠/٣٥٧).

(٢) أي الضرائب.



وهذا كوصي اليتيم وناظر الوقف والعامل في المضاربة والشريك وغير هؤلاء ممن يتصرف لغيره بحكم الولاية أو الوكالة إذا كان لا يمكنه فعل مصلحتهم إلا بأداء بعض من أموالهم للقادر الظالم فإنه محسن في ذلك غير مسيء، وذلك مثل ما يعطي هؤلاء المكاسين وغيرهم (من اللصوص) في الطرقات والأشغال الأموال التي ائتمنوا، كما يعطون من الوظائف المرتبة على العقار، والوظائف المرتبة على ما يباع ويشترى، فإن كل من تصرف لغيره أو لنفسه في هذه الأوقات من هذه البلاد ونحوها فلا بد أن يؤدي هذه الوظائف، فلو كان لا يجوز لأحد أن يتصرف لغيره لزم من ذلك فساد العباد وفوات مصالحهم.

والذي ينهى عن ذلك لئلا يقع ظلم قليل لو قبل الناس منه تضاعف الظلم والفساد عليهم، فهو بمنزلة من كانوا في طريق وخرج عليهم قطاع الطريق، فإن لم يرضوهم ببعض المال أخذوا أموالهم وقتلوهم. فمن قال لتلك القافلة: لا يحل لكم أن تعطوا لهؤلاء شيئاً من الأموال التي معكم للناس، فإنه يقصد بهذا حفظ ذلك القليل الذي ينهى عن دفعه، ولكن لو عملوا بما قال لهم ذهب القليل والكثير وسلبوا مع ذلك، فهذا مما لا يشير به عاقل، فضلاً أن تأتي به الشرائع، فإن الله تعالى بعث الرسل لتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان.

ثم قال: وهذا بمنزلة وصي اليتيم وناظر الوقف الذي لا يمكنه إقامة مصلحتهم إلا بدفع ما يوصل من المظالم السلطانية، إذا رفع يده تولى من يجور ويريد الظلم، فولايته جائزة ولا إثم عليه فيما يدفعه، بل قد تجب عليه هذه الولاية.

وكذلك الجندي المقطع الذي يخفف الوظائف عن بلاده، ولا يمكنه دفعها كلها لأنه يطلب منه خيل وسلاح ونفقة ولا يمكنه إقامتها إلا بأن يأخذ بعض تلك الوظائف، وهو مع هذا ينفع المسلمين في الجهاد، فإذا قيل له: لا يحل لك أن تأخذ شيئاً من هذا، بل ارفع يدك عن هذا الإقطاع، فتركه وأخذه

من يريد الظلم ولا ينفع المسلمين، كان هذا القائل مخطئاً جاهلاً بحقائق الدين؛ بل بقاء الخيل من الترك والعرب الذين هم خير من غيرهم وأنفع للمسلمين وأقرب للعدل على إقطاعهم، مع تخفيف الظلم بحسب الإمكان، خير للمسلمين من أن يأخذ تلك الإقطاعات من هو أقل نفعاً وأكثر ظلماً. اهـ.

□ سؤال يوسف للولاية كان للمصلحة الدينية:

قال^(١): وقوله: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢] مثل قوله لربه: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ٥٥] فلما سأل الولاية للمصلحة الدينية لم يكن هذا مناقضاً للتوكل ولا هو من سؤال الإمارة المنهي عنه فكيف يكون قوله للفتى: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ مناقضاً للتوكل وليس فيه إلا مجرد إخبار الملك به؛ ليعلم حاله ليتبين الحق ويوسف كان من أثبت الناس.

وقال القرطبي في تفسيره^(٢) في كلامه على سؤال الإمارة:

فالجواب أولاً أن يوسف عليه السلام إنما طلب الولاية لأنه علم أنه لا أحد يقوم مقامه في العدل والإصلاح وتوصيل الفقراء إلى حقوقهم، فرأى أن ذلك فرض متعين عليه فإنه لم يكن هناك غيره، وهكذا الحكم اليوم لو علم إنسان من نفسه أنه يقوم بالحق في القضاء أو الحسبة ولم يكن هناك من يصلح ولا يقوم مقامه لتعين ذلك عليه ووجب أن يتولاها ويسأل ذلك ويخبر بصفاته التي يستحقها به من العلم والكفاية وغير ذلك كما قال يوسف عليه السلام، فأما لو كان هناك من يقوم بها ويصلح لها وعلم بذلك فالأولى ألا يطلب لقوله عليه السلام لعبدالرحمن: «لا تسأل الإمارة». اهـ.



(١) المجموع (١١٤/١٥).

(٢) (٢١٦/٩).



الموازنة بين المصالح والمفاسد (الحسنات والسيئات)

في البدء لا بد من بيان أهمية هذا الباب في موضوع المشاركة في البرلمان، حيث إن ما يسمى بالديمقراطية وغيرها من الأنظمة الوضعية هي من الأنظمة المفروضة على المجتمع المسلم من قبل القوة الحاكمة في العالم. وفي نفس الوقت فإن أمة الإسلام يمكن تقييم وضعها في العصر الحديث بأنها في الوقت الذي تنعم فيه بالصحة الإيمانية والحضارة الحية المتجددة التي يفتقدها العالم بأسره، فإنها متخلفة تخلفاً عظيماً عن ركب الحضارة المادية المهيمنة، بل تكاد تكون أكثر أمم الأرض تخلفاً.

وقد يكون هذا الوصف غير متساوق مع وصفها بأنها تتمتع بصحة إيمانية، حيث إن الصحة الإسلامية الصحيحة ينبغي أن تتضمن صحة مادية متناسبة، لأن الدين الصحيح يملئ ذلك ويوجبه، فإن السبب في هذا التناقض هو أن هذه الصحة هي في الشعوب وليست في الأنظمة الحاكمة المتسلطة على المسلمين، وبالتالي فهي صحة جزئية، نسأل الله تعالى أن يكملها بالصحة المادية كي تستقل عن هيمنة الغرب.

ولهذا فإن ما تواجهه الأمة من التحديات المعاصرة تتنازع فيها الإرادة الشرعية ذات الكفة الضعيفة والإرادة المتسلطة ذات الكفة القوية. ولا يمكن

لهذه الأمة أن تهرب خارج العالم فلا بد لها من الحياة ولا بد من القرار ولا بد من المواجهة وقبول التحدي باستعمال الفقه الرباني. وهنا فإن القرار إما أن يكون بين أمرين كلاهما حسن ولكن لا يمكن الجمع بينهما، أو بين أمرين كلاهما سيء ولكن لا يمكن اجتنابهما، أو يكون الأمر حسناً ولكن فعله يستلزم الوقوع بأمر سيء.

وقد يفهم كثير من المسلمين أن الأحكام الشرعية هي أحكام ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل، وبالتالي فإنهم يفهمون حين يدخلون هذه المشاركات البرلمانية فإن ذلك يكون دائماً على أساس التنازل عن الدين وعن الأحكام الشرعية الصحيحة. وهذا فهم سقيم للدين لا يقول به إلا من لم يفقه هذا الدين العظيم. ولذا لا بد من بيان مقدمة أساسية في بيان أن الأحكام الشرعية هي مبنية على الحكمة والتعليل.

□ تعليل الأحكام الشرعية، وبيان أنه ليس في الشرع على العموم فعل مأمور به ليس فيه مصلحة إلا مجرد الطاعة:

وصف الله تعالى نفسه بالحكمة في اثنين وتسعين موضعاً في كتابه العزيز، وكذلك وصف الكتاب الذي أنزل بالحكمة، وجعل مهمة رسله تعليم الناس الكتاب والحكمة كما قال تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٢٩].

إن المسلمين جميعاً يدركون حكمة الشريعة ولكنهم يتفاوتون في معرفة تفاصيلها ومتعلقاتها من الأحكام الشرعية. وقد بين شيخ الإسلام كما سيأتي، أن الحكمة في الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين: حكمة في المأمور به، وحكمة في نفس الأمر. وبين أن عامة الشريعة تشتمل اجتماع القسم الأول والثاني معاً، وأما الثاني فهو يكون في الابتلاء الذي قد يتجرد عن الحكمة في المأمور به لكنه يتعلق بالحكمة الناشئة من نفس الأمر، مع ملاحظة أن



هذا القسم لا يثبت بمجرد الجهل بالحكمة في الأمور به، كما أن الأحكام الشرعية لا تعلق بمعرفة الحكمة، ولكن يجتهد أهل العلم لمعرفة لمعرفتها لضبط الأحكام الشرعية.

قال شيخ الإسلام^(١): والمقصود أن كل ما أمر الله به أمر به لحكمة، وما نهى عنه نهى لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقهاء قاطبة وسلف الأمة وأئمتها وعامتها، فالتعبد المحض بحيث لا يكون فيه حكمة لم يقع. نعم، قد تكون الحكمة في الأمور به وقد تكون في الأمر وقد تكون في كليهما. فمن الأمور به ما لو فعله العبد بدون الأمر حصل له منفعة كالعدل والإحسان إلى الخلق وصلة الرحم وغير ذلك، فهذا إذا أمر به صار فيه حكمتان: حكمة في نفسه وحكمة في الأمر، فيبقى له حسن من جهة نفسه ومن جهة أمر الشارع، وهذا الغالب على الشريعة، وما أمر الشارع به بعد أن لم يكن إنما كانت حكمته لما أمر به. اهـ.

ثم تكلم شيخ الإسلام على الفعل الذي ليس فيه منفعة أصلاً، إذا أمر به من باب الابتلاء والامتحان فقال: والتحقيق أن الأمر الذي هو ابتلاء وامتحان يحض عليه من غير منفعة في الفعل متى اعتقده العبد وعزم على الامتثال حصل المقصود وإن لم يفعله، كإبراهيم لما أمر بذبح ابنه، وكحديث أقرع وأبرص وأعمى لما طلب منهم إعطاء ابن السبيل فامتنع الأبرص والأقرع فسلبا النعمة، وأما الأعمى فبذل المطلوب فقبل له أمسك مالك فإنما ابتليتكم فقد رضي عنك وسخط على صاحبك. وهذه هي الحكمة الناشئة من نفس الأمر والنهي لا من نفس الفعل.

ثم قال: وأما فعل مأمور ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا حكمة إلا مجرد الطاعة والمؤمنون يفعلونه فهذا لا أعرفه.

قال: فإن مذهب السلف والأئمة أن الله يخلق لحكمة ويأمر لحكمة،

(١) المجموع (١٤/١٤٤).

ومذهب السلف والأئمة أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ويرضى ذلك ولا يحب الكفر والفسوق والعصيان، وإن كان شاء وجود ذلك^(١). اهـ.

ولشيخ الإسلام تقسيم آخر للحكمة الناشئة عن الأمر لا يخرج عما ذكرنا^(٢).

وهنا لا بد من التعليق أن الأمر الذي هو من باب الابتلاء إنما يحصل وقت التنزيل والوحي، وقد انقطع الوحي، فليس بأيدينا أمر في الشريعة هو من هذا الباب.

وأما من قال: إن الحكمة في الأوامر الشرعية إنما هي ناشئة من نفس الأمر فقد خالف المفهوم من ظاهر القرآن الكريم والسنة النبوية كما هو مفصل في أثناء البحث.

قال شيخ الإسلام في «المجموع»^(٣): ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فأخبر أنه يأمر بما هو معروف وينهى عما هو منكر، ويحل ما هو طيب ويحرم ما هو خبيث. ولو كان المعروف لا معنى له إلا المأمور به والمنكر لا معنى له إلا ما حرم لكان هذا كقول القائل: يأمرهم بما يأمرهم وينهاهم عما ينهاهم ويحل لهم ما أحل لهم ويحرم عليهم ما حرم عليهم. وهذا كلام لا فائدة فيه فضلاً عن أن يكون فيه تفضيل له على غيره. اهـ.

قال^(٤): وأخبر أنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويحل الطيبات ويحرم الخبائث. كما قال تعالى: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ

(١) أي لحكمة.

(٢) انظر: المجموع (٢٠١/١٧).

(٣) (١٧٩/١٧).

(٤) المجموع (٦٢٣/١١).



يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِإِيمَانِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ [الأعراف: ١٥٦]، ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَإِذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُوتِيَكَ هُمْ الْمَغْلُوحُونَ ﴿١٥٧﴾ [الأعراف: ١٥٧]. وقد أمر الله الرسول ﷺ بكل معروف ونهى عن كل منكر، وأحل كل طيب وحرم كل خبيث. وثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه قال: «ما بعث الله نبياً إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم».

ثم قال^(١): والعمل إذا اشتمل على مصلحة ومفسدة فإن الشارع حكيم، فإن غلبت مصلحته على مفسدته شرعه وإن غلبت مفسدته على مصلحته لم يشرعه؛ بل نهى عنه كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩] ولهذا حرمهما الله تعالى بعد ذلك. وهكذا ما يراه الناس من الأعمال مقرباً إلى الله ولم يشرعه الله ورسوله؛ فإنه لا بد أن يكون ضرره أعظم من نفعه، وإلا فلو كان نفعه أعظم غالباً على ضرره لم يهمله الشارع؛ فإنه ﷺ حكيم لا يهمل مصالح الدين ولا يفوت المؤمنين ما يقربهم إلى رب العالمين.

قال في «المجموع» أيضاً^(٢): وقال جمهور العلماء: الطيبات التي أحلها الله ما كان نافعاً لآكله في دينه والخبيث ما كان ضاراً له في دينه. اهـ.

(١) المجموع (١١/٦٢٥).

(٢) (٢٥/١٩).

قائمة الموازنة بين الحسنات والسيئات (المصالح والمفاسد)

* إن الإسلام جاء بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، وإن عجز عن تحصيل كامل المصلحة وقدر على جزئها وجب ذلك، أو عجز عن تعطيل كامل المفسدة وقدر على تقليلها وجب ذلك.

وهذه القاعدة هي كذلك من أعظم قواعد الفقه الإسلامي، لا سيما الفقه المعاصر، وذلك بسبب ضعف المسلمين إزاء سواهم من الأمم، وكذلك التغيرات التي تحدث في هذا العالم، سواء كان هذا التغيير في المسلمين أنفسهم من حيث الضعف والقوة المادية أو المعنوية أو الدينية، أو كان هذا التغيير في الآخرين أو في هذا العالم الذي أصبح صغيراً ويكاد أن يصبح بلا حدود ويعيش فيه بنو آدم من كل الألوان والعقائد والملل والنحل.

إن هذه القاعدة هي مصداق قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وهي مصداق ختم النبوة ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، إذ أنها قاعدة التفاعل مع الحياة وقاعدة المقاصد الشرعية، وهي القاعدة التي تحقق ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] و﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وهي القاعدة التي تجعل الدين حياً حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

قال في «المجموع»: والشرعية جميعها مبنية على أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضتها حاجة راجحة أبيح المحرم. اهـ.

قال شيخ الإسلام في «المجموع»^(١): إن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، وأنها ترجح خير الخيرين وشر



الشرين، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، وتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما.

ثم قال: قال تعالى في المتعارض: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقال: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]، وقال: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجًا لَا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، وقال: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَلْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، وقال: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ إلى قوله: ﴿وَلِنْ جَهْدَكَ عَلَى أَنْ يُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَى﴾ [لقمان: ١٥].

ونقول: إذا ثبت أن الحسنات لها منافع وإن كانت واجبة كان في تركها مضار، والسيئات فيها مضار، وفي المكروه بعض حسنات. فالتعارض إما بين حسنتين لا يمكن الجمع بينهما، فتقدم أحسنهما بتفويت المرجوح، وإما بين سيئتين لا يمكن الخلو منهما، فيدفع أسوأهما باحتمال أدناهما، وإما بين حسنة وسيئة لا يمكن التفريق بينهما، بل فعل الحسنة مستلزم لوقوع السيئة، وترك السيئة مستلزم لترك الحسنة، فيرجح الأرجح من منفعة الحسنة ومضرة السيئة.

فالأول كالواجب والمستحب، وكفرض العين وفرض الكفاية؛ مثل تقديم قضاء الدين المطالب به على صدقة التطوع.

والثاني (المستحب والمستحب) كتقديم نفقة الأهل على نفقة الجهاد الذي لم يتعين، وتقديم نفقة الوالدين عليه، كما في الحديث الصحيح: أي

العمل أفضل؟ قال: «الصلاة على مواقيتها»، قلت: ثم أي؟ قال: «ثم الجهاد في سبيل الله» وتقديم الجهاد على الحج كما في الكتاب والسنة متعين على متعين ومستحب على مستحب، وتقديم قراءة القرآن على الذكر إذا استويا في عمل القلب واللسان، وتقديم الصلاة عليهما إذا شاركتهما في عمل القلب، وإلا فقد يترجح الذكر بالفهم والوجل على القراءة التي لا تجاوز الحناجر، وهذا باب واسع.

والثالث (السيئة والسيئة) كتقديم المرأة المهاجرة لسفر الهجرة بلا محرم على بقائها بدار الحرب، كما فعلت أم كلثوم التي أنزل الله فيها آية الامتحان ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [المتحنة: ١٠]، وكتقديم قتل النفس على الكفر، كما قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ فقتل النفوس التي تحصل بها الفتنة عن الإيمان لأن ضرر الكفر أعظم من ضرر قتل النفس، وكتقديم قطع السارق ورجم الزاني وجلد الشارب على مضرة السرقة والزنى والشرب، وكذلك سائر العقوبات المأمور بها، فإنما أمر بها مع أنها في الأصل سيئة وفيها ضرر لدفع ما هو أعظم ضرراً منها، وهي جرائمها، إذ لا يمكن دفع ذلك الفساد الكبير إلا بهذا الفساد الصغير.

وكذلك في باب الجهاد وإن كان قتل من لم يقاتل من النساء والصبيان وغيرهم حراماً، فمتى احتيج إلى قتال قد يعمهم مثل الرمي بالمنجنيق والتبيت بالليل: جاز ذلك، كما جاءت فيها في السنة في حصار الطائف ورميهم بالمنجنيق، وفي أهل الدار من المشركين يبيتون، وهو دفع لفساد الفتنة أيضاً بقتل من لا يجوز قصد قتله.

وكذلك مسألة التترس التي ذكرها الفقهاء، فإن الجهاد هو دفع فتنة الكفر فيحصل فيها من المضرة ما هو دونها، ولهذا اتفق الفقهاء على أنه متى لم يمكن دفع الضرر عن المسلمين إلا بما يفضي إلى قتل أولئك المتترس بهم جاز ذلك، وإن لم يخف الضرر لكن لم يمكن الجهاد إلا بما يفضي إلى قتلهم ففيه قولان.



ثم قال: وأما الرابع (حسنة وسيئة) فمثل أكل الميتة عند المخمصة، فإن الأكل حسنة واجبة ولا يمكن إلا بهذه السيئة ومصلحتها راجحة، وعكسه الدواء الخبيث، فإن مضرته راجحة على مصلحته من منفعة العلاج لقيام غيره مقامه، ولأن البرء لا يتيقن به، وكذلك شرب الخمر للدواء.

فتبين أن السيئة تحدث في موضعين: دفع ما هو أسوأ منها إذا لم تدفع إلا بها، وتحصيل ما هو أنفع من تركها إذا لم يحصل إلا بها. والحسنة تترك في موضعين: إذا كانت مفوتة لما هو أحسن منها، أو مستلزمة لسيئة تزيد مضرتها على منفعة الحسنة. هذا ما يتعلق بالموازانات الدينية.

وأما سقوط الواجب لمضرة في الدنيا، وإباحة المحرم لحاجة في الدنيا، كسقوط الصيام لأجل السفر، وسقوط محظورات الإحرام وأركان الصلاة لأجل المرض، فهذا باب آخر يدخل في سعة الدين ورفع الحرج الذي قد تختلف فيه الشرائع، بخلاف الباب الأول فإن جنسه مما لا يمكن اختلاف الشرائع فيه وإن اختلفت في أعيانه، بل ذلك ثابت في العقل، كما يقال: ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين، وينشد:

إنَّ اللبيب إذا بدا من جسمه مرضان مختلفان داوى الأخطرا

ثم قال: ولهذا استقرَّ في عقول الناس أنه عند الجذب يكون نزول المطر لهم رحمة وإن كان يتقوى بما ينبته أقوام على ظلمهم، لكن عدمه أشد ضرراً عليهم؛ ويرجحون وجود السلطان مع ظلمه على عدم السلطان، كما قال بعض العقلاء: ستون سنة من سلطان ظالم خير من ليلة واحدة بلا سلطان.

ثم قال: وذلك لأن الولاية إذا كانت من الواجبات التي يجب تحصيل مصالحها من جهاد العدو وقسم الفئء وإقامة الحدود وأمن السبيل: كان

فعلها واجباً، فإذا كان ذلك مستلزماً لتولية بعض من لا يستحق وأخذ بعض ما لا يحل وإعطاء بعض من لا ينبغي، ولا يمكنه ترك ذلك: صار هذا من باب ما لا يتم الواجب أو المستحب إلا به فيكون واجباً أو مستحباً إذا كانت مفسدته دون مصلحة ذلك الواجب أو المستحب، بل لو كانت الولاية غير واجبة وهي مشتملة على ظلم، ومن تولّاها أقام الظلم، حتى تولّاها شخص قصده بذلك تخفيف الظلم فيها ودفع أكثره باحتمال أيسره: كان ذلك حسناً مع هذه النية، وكان فعله لما يفعله من السيئة بنية دفع ما هو أشد منها جيداً.

ثم قال: ثم الولاية وإن كانت جائزة أو مستحبة أو واجبة، فقد يكون في حق الرجل المعين غيرها أوجب أو أحب، فيقدم حينئذ خير الخيرين وجوباً تارة واستحباً أخرى.

ومن هذا الباب تولّى يوسف الصديق على خزائن الأرض لملك مصر، بل ومسالته أن يجعله على خزائن الأرض، وكان هو وقومه كفاراً كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ﴾ [غافر: ٣٤] الآية، وقال تعالى عنه: ﴿يَصْدِرُكَ السَّجِينِ أَرْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ۝٣٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ [يوسف: ٣٩، ٤٠] الآية، ومعلوم أنه مع كفرهم لا بد أن يكون لهم عادة وسنة في قبض الأموال وصرفها على حاشية الملك وأهل بيته وجنده ورعيته، ولا تكون تلك جارية على سنة الأنبياء وعدلهم، ولم يكن يوسف يمكنه أن يفعل كل ما يريد وهو ما يراه من دين الله فإن القوم لم يستجيبوا له، لكن فعل الممكن من العدل والإحسان ونال بالسلطان من إكرام المؤمنين من أهل بيته ما لم يكن يمكن أن يناله بدون ذلك، وهذا كله داخل في قوله: ﴿فَالْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما فقدم أوكدهما، لم يكن الآخر في هذه الحال واجباً، ولم يكن تاركة لأجل فعل الأوكد تاركاً واجباً في



الحقيقة. وكذلك إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما، لم يكن فعل ذلك الأدنى في هذه الحال محرماً في الحقيقة، وإن سمي ذلك ترك واجب وسمي هذا فعل محرم باعتبار الإطلاق لم يضر. ويقال في مثل هذا ترك الواجب لعذر وفعل المحرم للمصلحة الراجحة، أو للضرورة أو لدفع ما هو أحرم.

وباب التعارض هذا باب واسع جداً، لا سيما في الأزمنة والأمكنة التي نقصت فيها آثار النبوة وخلافة النبوة، فإن هذه المسائل تكثر فيها، وكلما ازداد النقص ازدادت هذه المسائل، ووجود ذلك من أسباب الفتنة بين الأمة، فإنه إذا اختلطت الحسنات بالسيئات وقع الاشتباه والتلازم، فأقوام قد ينظرون إلى الحسنات فيرجحون هذا الجانب وإن تضمنت سيئات عظيمة، وأقوام قد ينظرون إلى السيئات فيرجحون الجانب الآخر وإن ترك حسنات عظيمة، والمتوسطون الذين ينظرون الأمرين قد لا يتبين لهم أو لأكثرهم مقدار المنفعة والمضرة، أو يتبين لهم فلا يجدون من يعينهم العمل بالحسنات وترك السيئات لكون الأهواء قارنت الآراء، ولهذا جاء في الحديث: «إن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات».

فينبغي للعالم أن يتدبر أنواع هذه المسائل، قد يكون الواجب في بعضها - كما بيئته فيما تقدم - العفو عند الأمر والنهي في بعض الأشياء لا التحليل والإسقاط مثل أن يكون في أمره بطاعة فعلاً لمعصية أكبر منها، فيترك الأمر بها دفعاً لوقوع تلك المعصية، ومثل أن ترفع مذنباً إلى ذي سلطان ظالم فيتعدى عليه في العقوبة ما يكون أعظم ضرراً من ذنبه، ومثل أن يكون في نهيه عن بعض المنكرات تركاً لمعروف هو أعظم منفعة من ترك المنكرات فيسكت عن النهي خوفاً أن يستلزم ترك ما أمر الله به ورسوله مما هو عنده أعظم من مجرد ترك ذلك المنكر.

فالعالم تارة يأمر وتارة ينهى وتارة يبيح وتارة يسكت عن الأمر أو النهي

أو الإباحة، كالأمر بالصلاح الخالص أو الراجع أو النهي عن الفساد الخالص أو الراجع، وعند التعارض يرجح الراجع كما تقدم بحسب الإمكان، فأما إذا كان المأمور والمنهي لا يتقيد بالممكن: إما لجهله وإما لظلمه، ولا يمكن إزالة جهله وظلمه، فربما كان الأصلح الكف والإمساك عن أمره ونهيه، كما قيل: إن من المسائل مسائل جوابها السكوت، كما سكت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء والنهي عن أشياء حتى علا الإسلام وظهر. اهـ.

الأحكام العارضة:

وهي فرع من الموازنة بين الحسنات والسيئات، إذ التشريع في الأصل وضع للأحوال الراتبية العادية، لا سيما في دولة الإسلام، حيث يكون سلطان الدين ظاهراً بشعائره وحدوده وإمامته ونحو ذلك. وكذلك فإن مفهوم الأحكام الراتبية ينصرف إلى الصحة مقابل المرض والإقامة مقابل السفر والعلم مقابل الجهل والقدرة مقابل العجز والقصد والرضا مقابل الإكراه، ودار الكفر مقابل دار الإسلام، ومثل ذلك. والأحكام الراتبية يقابلها الأحكام العارضة التي تتعلق بكل أنواع الضعف المذكورة آنفاً وما يتبعها من الحرج في تحقيق الأحكام الراتبية.

قال شيخ الإسلام^(١): وهذا أصل آخر في الواجبات والمستحبات كالأصل الذي تقدم في ما يسقط بالعذر، فإن كل واحد من الواجبات والمستحبات الراتبية يسقط بالعذر العارض بحيث لا يبقى لا واجباً ولا مستحباً، كما يسقط بالسفر والمرض والخوف كثير من الواجبات والمستحبات وكذلك أيضاً قد يستحب أو لا يستحب للأسباب العارضة ما لا يكون واجباً ولا مستحباً راتباً. فالعبادات في ثبوتها وسقوطها تنقسم إلى راتبية وعارضة، وسواء في ذلك ثبوت الوجوب أو الاستحباب أو سقوطه.

(١) (١٠٣/٢٣).



وإنما تغلط الأذهان من حيث تجعل العارض راتباً، أو الراتب لا يتغير بحال، ومن اهتدى للفرق بين المشروعات الراتبية والعارضة انحلت عنه هذه المشكلات كثيراً. اهـ.

□ الخير النسبي:

لا شك أن الخير المطلق إنما يكون عند الله تعالى، كما أن صفات الكمال المطلقة لا يتصف بها غيره، وإن وصف بعض المخلوقين بها فإنما هو وصف نسبي لا يمكن أن يكون مطلقاً بحال. وإذا كان هذا الوصف النسبي بين الخالق والمخلوق فإنه كذلك بين الخلق ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَنُفِضَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢] وهكذا فإن النقص قائم في بني آدم وإن أحسنوا.

قال شيخ الإسلام في «المجموع»^(١): بل هذا يجب على كل ولي أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل، وإذا تعذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل وإن كان فيه كذب وظلم، فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم! والواجب إنما هو فعل المقدور، وقد قال النبي ﷺ، أو عمر بن الخطاب: (من قلد رجلاً على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى لله منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين).

فالواجب إنما هو الأرضى من الموجود، والغالب أنه لا يوجد كامل، فيفعل خير الخيرين ويدفع شر الشرين، ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول: أشكو إليك جلد الفاجر وعجز الثقة. وقد كان النبي ﷺ وأصحابه يفرحون بانتصار الروم والنصارى على المجوس، وكلاهما كافر، لأن أحد الصنفين

(١) (٦٧/٢٨).

أقرب إلى الإسلام؛ وأنزل الله في ذلك سورة «الروم» لما اقتتل الروم وفارس، والقصة مشهورة. وكذلك يوسف عليه السلام كان نائباً لفرعون مصر وهو وقومه مشركون، وفعل من العدل والخير ما قدر عليه، ودعاهم إلى الإيمان بحسب الإمكان. اهـ.

قال^(١): قد يقترن بالحسنات سيئات إما مغفورة أو غير مغفورة، وقد يتعذر أو يتعسر على السالك سلوك الطريق المشروعة المحضة إلا بنوع من المحدث لعدم القائم بالطريق المشروعة علماً وعملاً. فإذا لم يحصل النور الصافي، بأن لم يوجد إلا النور الذي ليس بصاف وإلا بقي الإنسان في الظلمة، فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهى عن نور فيه ظلمة إلا إذا حصل نور لا ظلمة فيه. وإلا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية، إذا خرج غيره عن ذلك لما في طرق الناس من الظلمة.

وإنما قررت هذه القاعدة ليحمل ذم السلف والعلماء للشيء على موضعه، ويعرف أن العدول عن كمال خلافة النبوة المأمورة به شرعاً: تارة يكون لتقصير بترك الحسنات علماً وعملاً، وتارة بعدوان بفعل السيئات علماً وعملاً، وكلا الأمرين قد يكون من غلبة، وقد يكون مع قدرة.

فالأول: قد يكون لعجز وقصور، وقد يكون مع قدرة وإمكان.

والثاني: قد يكون مع حاجة وضرورة وقد يكون مع غنى وسعة، وكل من العاجز عن كمال الحسنات والمضطر إلى بعض السيئات معذور، فإن الله يقول: ﴿فَالْتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: ٤٢]، وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، وقال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ

(١) المجموع (١٠/٣٦٤).



حَرَجَ [المائدة: ٦]، وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وقال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأحزاب: ٥].

وهذا أصل عظيم وهو أن تعرف الحسنة في نفسها علماً وعملاً، سواء كانت واجبة أو مستحبة، وتعرف السيئة في نفسها علماً وقولاً وعملاً، محظورة كانت أو غير محظورة - إن سميت غير المحظورة سيئة - وأن الدين تحصيل الحسنات والمصالح، وتعطيل السيئات والمفاسد.

وأنه كثيراً ما يجتمع في الفعل الواحد أو في الشخص الواحد الأمران، فالذم والنهي والعقاب قد يتوجه إلى ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، كما يتوجه المدح والأمر والثواب إلى ما تضمنه أحدهما فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر. وقد يمدح الرجل بترك بعض السيئات البدعية والفجورية، لكن قد يسلب مع ذلك ما حمد به غيره على فعل بعض الحسنات السنية البرية.

فهذا طريق الموازنة والمعادلة، ومن سلكه كان قائماً بالقسط الذي أنزل الله له الكتاب والميزان. اهـ.

□ الشريعة تراعي تفاوت مراتب الصلاح والفساد:

إن التفاوت والتباين في الخلق سنة من سنن الله تعالى التي لا تجد لها تبديلاً. ولا شك أن التفريق بين الأجناس المتباينة أمر عادي لا يحتاج إلى نظر بالنسبة لعموم الناس، بخلاف التفريق بين مفردات الجنس الواحد حيث يتطلب ذلك نظراً يتفاوت بحسب درجة تشابه هذه المفردات من جهة ثم درجة فهم الناظر من جهة أخرى. إن الإشكال يقع عند تعارض طاعتين الإتيان بإحدهما يستلزم تفويت الأخرى، أو بين معصيتين ترك إحدهما يستلزم الوقوع في الأخرى، ولذلك قال الحكماء: ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر، وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين.

لقد راعت الشريعة التفاوت بين الطاعات والتفاوت بين المعاصي والتفاوت بين المكلفين أنفسهم مراعاة ترتب عليها أحكاماً شرعية تتناسب مع هذا التفاوت.

قال تعالى في تفاوت الأنبياء والمؤمنين والمسلمين: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلُ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]، وقال: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٥]، وقال: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: ١٥]، ﴿تَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢].

وقال في تفاوت الكفار: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]، ﴿وَلِيُزِيدَكُمْ كَيْدًا مِنْهُمْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، ﴿إِنَّمَا السَّبْحُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، ﴿إِنَّمَا نُكَلِّمُ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وفي تفاوت المعاصي قال ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات» متفق عليه عن أبي هريرة، فدل على أن سواها من الذنوب ليست موبقة.

وعن جابر قال: قال ﷺ: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة،



ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار^(١)، فدلّ على أن الشرك أكبر الكبائر.

وفي تفاوت الخير قالت عائشة رضي الله عنها : (ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً)^(٢).

وعن حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ قال : «أفضل الصدقة أو خير الصدقة عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول»^(٣).

وعن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : «يا ابن آدم إنك أن تبذل الفضل خير لك وأن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف وابدأ بمن تعول، واليد العليا خير من السفلى»^(٤).

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه ومن وجد فيها ملجأ فليعذ به»^(٥).

إن هذه النصوص وغيرها تثبت تفاضل الأحكام الشرعية في الحكم الواحد من أحكام التكليف. وإن أهمية المعرفة بهذا التفاضل تظهر عند تعارض الأحكام، بحيث لا بد لك أن تفعل أحد أمرين، ومقتضى الشريعة أن تفعل خير الخيرين أو تفوت شر الشرين، كما هو مشار إليه في هذا المبحث.

قال شيخ الإسلام^(٦) : ذهب جمهور الفقهاء إلى تفاضل أنواع الإيجاب

(١) رواه مسلم.

(٢) متفق عليه.

(٣) متفق عليه.

(٤) رواه مسلم.

(٥) متفق عليه.

(٦) المجموع (٥٩/١٧).

والتحريم وقالوا: إيجاب أحد الفعلين قد يكون أبلغ من إيجاب الآخر، وتحريمه أشد من تحريم الآخر، فهذا أعظم إيجاباً وهذا أعظم تحريماً. ولكن طائفة من أهل الكلام نازعوا في ذلك كابن عقيل وغيره فقالوا: التفاضل ليس في نفس الإيجاب والتحريم، ولكن في متعلق ذلك وهو كثرة الثواب والعقاب. والجمهور يقولون: بل التفاضل في الأمرين والتفاضل في المسببات دليل على التفاضل في الأسباب، وكون أحد الأمرين والنهيين مخصوصاً بالتوكيد دون الثاني مما لا يستريب فيه عاقل، ولو تساوى من كل وجه لامتنع الاختصاص بالتوكيد أو غيره من أسباب الترجيح، فإن التسوية والتفضيل متضادان.

وجمهور أئمة الفقهاء على التفاضل في الإيجاب والتحريم، وإطلاق ذلك هو قول جماهير المتأخرين من أصحاب الأئمة الأربعة. اهـ.

وقال^(١): فكما أن الحسنات أجناس متفاضلة، وقد يكون المفضل في كثير من المواضع أفضل مما جنسه فاضل، فكذلك السيئات. فالصلاة أفضل من القراءة، والقراءة أفضل من الذكر، والذكر أفضل من الدعاء، مع أن القراءة والذكر والدعاء بعد الفجر وبعد العصر أفضل من تحري صلاة التطوع في ذلك، وكذلك التسبيح في الركوع والسجود أفضل من قراءة القرآن فيه. وقد يكون بعض الناس انتفاعه بالذكر والدعاء أعظم من انتفاعه بالقراءة فيكون أفضل في حقه. فهكذا السيئات، وإن كان القتل أعظم من الزنا والزنا أعظم من الشرب، فقد يقترن بالشرب من المغلطات ما يصير به أغلظ من بعض ضرر الزنا.

وإذا عرف أن الحسنات والسيئات تتفاضل بالأجناس تارة وتتفاضل بأحوال أخرى تعرض لها، تبين أن هذا قد يكون أعظم من هذا وهذا أعظم من هذا. والعبد قد يأتي بالحسنة بنية وصدق وإخلاص تكون أعظم من

(١) المجموع (١١/٦٦٠).



أضعافها، كما في حديث صاحب البطاقة الذي رجحت بطاقته التي فيها (لا إله إلا الله) بالسجلات التي فيها ذنوبه، وكما في حديث البغي التي سقت كلباً بموقها فغفر الله لها، وكذلك في السيئات، والله أعلم. اهـ.

قال شيخ الإسلام^(١): والمؤمن ينبغي له أن يعرف الشرور الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة، كما يعرف الخيرات الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة، فيفرق بين أحكام الأمور الواقعة الكائنة، والتي يراد إيقاعها في الكتاب والسنة، ليقدم ما هو أكثر خيراً وأقل شراً على ما هو دونه، ويدفع أعظم الشرين باحتمال أدناهما، ويجتلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما، فإن من لم يعرف الواقع في الخلق والواجب في الشرع لم يعرف أحكام الله في عباده، وإذا لم يعرف ذلك كان قوله وعمله بجهل، ومن عبد الله بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح. اهـ.

وقال^(٢): وأما سقوط الواجب لمضرة في الدنيا، وإباحة المحرم لحاجة في الدنيا، كسقوط الصيام لأجل السفر، وسقوط محظورات الإحرام وأركان الصلاة لأجل المرض، فهذا باب آخر يدخل في سعة الدين ورفع الحرج الذي قد تختلف فيه الشرائع، بخلاف الباب الأول فإن جنسه مما لا يمكن اختلاف الشرائع فيه وإن اختلفت في أعيانه، بل ذلك ثابت في العقل، كما يقال: ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين.

ثم قال: ولهذا استقر في عقول الناس أنه عند الجذب يكون نزول المطر لهم رحمة وإن كان يتقوى بما ينبتة أقوام على ظلمهم، لكن عدمه أشد ضرراً عليهم؛ ويرجحون وجود السلطان مع ظلمه على عدم السلطان، كما قال بعض العقلاء: ستون سنة من سلطان ظالم خير من ليلة واحدة بلا سلطان. اهـ.

(١) جامع الرسائل (٢/٣٠٥).

(٢) المجموع (٢٠/٥٣).

□ الأصل أن المشروع مصلحته أكبر من مفسدته والمحرم مفسدته أكبر:

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿الَّتِي الْأُمَمُ الَّتِي يُحَدِّثُونَ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

فقد وصف تعالى ما يأمر به وصفاً مجملاً لازماً لكل ما يأمر به وهو العدل والإحسان في كل تفاصيل الأوامر الشرعية، وكذلك إنما ينهى عن كل ما يغلب عليه ضد ذلك من الفحشاء والمنكر والبغي. وبذلك أرسل رسوله الأمين رحمة للعالمين فيما يأمرهم وينهاهم فلا يأمرهم إلا بما هو طيب ولا ينهاهم إلا عما هو خبيث، ولذلك يستدل العلماء في التحريم فيما لم يرد به نص مما استحدث من المأكل والمشرب ونحو ذلك بالنظر إلى ما يغلب عليه من الفساد.

ولا بد هنا من ملاحظة أن الشريعة لم تشترط في المأمور به أن يكون خيراً محضاً غير مشوب بشر، كما لم تشترط في المنهي عنه أن يكون شراً محضاً غير مشوب بخير، بل يوجد الضدان في كثير من الأوامر كما يغلب وجودهما في المناهي، كما قال تعالى في المأمور: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقال في المنهي: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩] هذا ما يتعلق بالأحكام الراتبة، أما ما يتعلق بالأحكام العارضة فالحكم فيه يختلف بحسبه كما هو مفصل في هذا المبحث.

قال شيخ الإسلام^(١) في كلامه على الرقى: وإن كان في ذلك كلمات

(١) المجموع (٢٤/٢٧٨).



محرمة مثل أن يكون فيها شرك أو كانت مجهولة المعنى، يحتمل أن يكون فيها كفر، فليس لأحد أن يرقى بها ولا يعزم ولا يقسم، وإن كان الجني قد ينصرف عن المصروع بها، فإن ما حرمه الله ورسوله ضرره أكثر من نفعه، كالسيما وغيرها من أنواع السحر، فإن الساحر السيمائي وإن كان ينال بعض أغراضه، كما ينال السارق بعض أغراضه، وكما ينال الكاذب بكذبه وبالخيانة بعض أغراضه، وكما ينال المشرك بشركه وكفره بعض أغراضه، وهؤلاء وإن نالوا بعض أغراضهم بهذه المحرمات، فإنها تعقبهم من الضرر عليهم في الدنيا والآخرة أعظم مما حصلوه من أغراضهم.

فإن الله بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، فكل ما أمر الله به ورسوله فمصلحته راجحة على مفسدته ومنفعته راجحة على المضرة وإن كرهته النفوس، كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] الآية، فأمر بالجهاد وهو مكروه للنفوس، لكن مصلحته ومنفعته راجحة على ما يحصل للنفوس من ألمه، بمنزلة من يشرب الدواء الكريه لتحصل له العافية، فإن مصلحة حصول العافية له راجحة على ألم شرب الدواء. وكذلك التاجر الذي يتغرب عن وطنه ويسهر ويخاف ويتحمل هذه المكروهات، مصلحة الربح الذي يحصل له راجحة على هذه المكاره. وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ». اهـ.

□ تقليل المفسدة:

مع أن قاعدة معرفة خير الخيرين وشر الشرين من أعظم قواعد الفقه في الأحكام الشرعية، فإن أهمية شطرها الأخير (شر الشرين) تعد أكثر أهمية لدقتها، ولكثر وقوع الالتباس الحاصل فيها من جهة، ثم كثرة ما ابتليت فيه الأمة من تسلط وشيوع الفساد مما لا تقوى على رفعه مرة واحدة، بل

التخفيف ما أمكن إلى ذلك من سبيل. إن النظر إلى الشر من جهة جنسه دون مراتبه، وعدم مراعاة مثل هذه القاعدة الشرعية جعل كثيراً من المسلمين يتعاملون مع الشر على أحد طرفين: إما الترك أو الاستئصال، وفي الترك مع إمكان التقليل من الفساد قصور، كما يغلب أن يكون في الاستئصال مع الضعف - كما هو الحال في وقتنا الحاضر - فساد أعظم من الفساد الذي يراد استئصاله من حيث تعطيل الدعوة، ثم إلقاء النفس في التهلكة، وفي كلا الأمرين انتهاك لحرمات الله تعالى.

قال شيخ الإسلام^(١) في كلامه على الأموال المأخوذة من قبل السلطان بغير حق: نعم إذا كانت الأموال قد أخذت بغير حق، وقد تعذر ردّها إلى أصحابها ككثير من الأموال السلطانية فالإعانة على صرف هذه الأموال في مصالح المسلمين كسداد الثغور ونفقة المقاتلة ونحو ذلك من الإعانة على البر والتقوى؛ إذ الواجب على السلطان في هذه الأموال - إذا لم يمكن معرفة أصحابها وردّها عليهم ولا على ورثتهم - أن يصرفها - مع التوبة إن كان هو الظالم - إلى مصالح المسلمين، وهذا هو قول جمهور العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد، وهو منقول عن غير واحد من الصحابة، وعلى ذلك دلّت الأدلة الشرعية، كما هو منصوص في موضع آخر.

وإن كان غيره أخذها، فعليه هو أن يفعل ذلك بها، وكذلك لو امتنع السلطان من ردّها: كانت الإعانة على إنفاقها في مصالح أصحابها أولى من تركها بيد من يضيعها على أصحابها وعلى المسلمين.

فإن مدار الشريعة على قوله تعالى: ﴿فَأَنْفِقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] المفسر لقوله: ﴿أَنْفِقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِلِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وعلى قول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» أخرجاه في الصحيحين.



وعلى أن الواجب تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، فإذا تعارضت كان تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال أدناهما هو المشروع.

والمعين على الإثم والعدوان من أعان الظالم على ظلمه، أما من أعان المظلوم على تخفيف الظلم عنه، أو على أداء المظلمة فهو وكيل المظلوم لا وكيل الظالم؛ بمنزلة الذي يقرضه، أو الذي يتوكل في حمل المال له إلى الظالم. مثال ذلك ولي اليتيم والوقف، إذا طلب ظالم منه مالا اجتهد في دفع ذلك بمال أقل منه إليه أو إلى غيره بعد الاجتهاد التام في الدفع فهو محسن، وما على المحسنين من سبيل.

قال: وكذلك لو وضعت مظلمة على أهل قرية أو درب أو سوق أو مدينة، فتوسط رجل منهم محسن في الدفع عنهم بغاية الإمكان وقسطها بينهم على قدر طاقتهم، من غير محاباة لنفسه ولا لغيره ولا ارتشاء، بل توكل لهم في الدفع عنهم والإعطاء كان محسناً. اهـ.

□ كلما زاد البعد عن آثار النبوة كلما كان التعارض أوسع وبيان أنه سبب من أسباب الفتنة:

إن باب تزامم الأحكام الشرعية وتعارضها يكون ضيقاً عند وجود العلم الشرعي الصحيح في ظل الكيان الإسلامي المستقل، ذلك لأن الأمة هي التي تهتئ باختيارها الأجواء التي تطبق فيها الأحكام الشرعية على النحو الراتب دون إخلال في تحقيق المقاصد الشرعية من هذه الأحكام. وعندما دبّ الضعف في الأمة فرضت عليها بقدر ضعفها وجهلها أجواء تتعارض بقدر أو بآخر مع الأحكام الشرعية الراتبة، فبدأ باب تعارض الأحكام الشرعية بالاتساع، وكلما زاد الضعف زاد ما يفرض على الأمة من الفساد والظلم ما لا تقوى على رفعه، فزادت الحاجة إلى معرفة الأحكام العارضة، وزادت الحاجة إلى العلماء ممن يعتمد النقل المصدق والنظر المحقق عند

الاشتباه. ولكن عند قلة أو فقد العلماء في هذه الأحوال تعم الفتن بين الناس لاتساع باب الاختلاف الفاسد بين الأئمة المنسوبين للعلم ثم ما يترتب على هذا من فساد في الأمة.

ومن رحمة الله تعالى بالأمة أن أبقى فيها إلى قيام الساعة من يجدد لها دينها، ويحفظ أصولها، ويفصل لها من الأحكام الشرعية الصحيحة ما يناسب الأحوال العارضة بما يحقق تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها واستحصال خير الخيرين وتفويت شر الشرين.

□ الحكم الشرعي لقاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد:

ولمعرفة الحكم الشرعي لهذه القاعدة لا بد من استحضار أحكام التكليف الخمسة: الواجب والمستحب والحرام والمكروه والمباح. ولكون هذه القاعدة تعتمد المقارنة بين المتشابهات فإنه لا بد من التفريق بين الواجب والمستحب والمباح كما لا بد من التفريق بين الحرام والمكروه للوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح.

لقد اعتمد شيخ الإسلام في تقرير الحكم الشرعي على قواعد شرعية مثل: (ما لا يتم الواجب والمستحب إلا به فهو واجب أو مستحب) مع اعتبار الموازنة مع المعارض الذي يجب أن يكون من جنسه في الحكم فلا ينبغي مقابلة المستحب بالواجب، بل لا بد إما أن يكون مستحباً في مقابل المستحب المرجوح أو واجباً في مقابل الواجب المرجوح. ولا يشكل ذلك في تلازم الحسنة والسيئة حيث يتقابل وجوب فعل الحسنة مع وجوب ترك السيئة، فأبي الوجوبين كان أعظم عمل به وأخذ الحكم حكم الوجوب.

وقد نبه ابن تيمية إلى أن الوجوب الراجح أو المرجوح قد يعتمد أعيان الأحوال أو أعيان الأشخاص فقد يكون الوجوب راجحاً في حال دون حال أو شخص دون شخص.



قال شيخ الإسلام^(١): وذلك لأن الولاية إذا كانت من الواجبات التي يجب تحصيل مصالحها من جهاد العدو وقسم الفيء وإقامة الحدود وأمن السبيل: كان فعلها واجباً، فإذا كان ذلك مستلزماً لتولية بعض من لا يستحق وأخذ بعض ما لا يحل وإعطاء بعض من لا ينبغي، ولا يمكنه ترك ذلك: صار هذا من باب ما لا يتم الواجب أو المستحب إلا به فيكون واجباً أو مستحباً إذا كانت مفسدته دون مصلحة ذلك الواجب أو المستحب، بل لو كانت الولاية غير واجبة وهي مشتملة على ظلم، ومن تولّاها أقام الظلم، حتى تولّاها شخص قصده بذلك تخفيف الظلم فيها ودفع أكثره باحتمال أيسره: كان ذلك حسناً مع هذه النية، وكان فعله لما يفعله من السيئة بنية دفع ما هو أشد منها جيداً.

ثم قال^(٢): ثم الولاية وإن كانت جائزة أو مستحبة أو واجبة، فقد يكون في حق الرجل المعين غيرها أوجب أو أحب، فيقدم حينئذ خير الخيرين وجوباً تارة واستحباً أخرى.

ومن هذا الباب تولّى يوسف الصديق على خزائن الأرض لملك مصر، بل ومسلّته أن يجعله على خزائن الأرض، وكان هو وقومه كفاراً كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ﴾ [غافر: ٣٤] الآية، وقال تعالى عنه: ﴿يَصْدِجِي السَّجْنَ أَزْيَابًا مُتَفَرِّقَاتٍ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَحِيدُ أَفْقَهَارُ﴾ (٣٩) مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ﴾ [يوسف: ٤٠، ٣٩] الآية، ومعلوم أنه مع كفرهم لا بد أن يكون لهم عادة وسنة في قبض الأموال وصرفها على حاشية الملك وأهل بيته وجنده ورعيته، ولا تكون تلك جارية على سنة الأنبياء وعدلهم، ولم يكن يوسف يمكنه أن يفعل كل ما يريد وهو ما يراه من دين الله فإن القوم لم يستجيبوا

(١) المجموع (٥٣/٢٠).

(٢) المصدر السابق (٥٦/٢٠).

له، لكن فعل الممكن من العدل والإحسان ونال بالسلطان من إكرام المؤمنين من أهل بيته ما لم يكن يمكن أن يناله بدون ذلك، وهذا كله داخل في قوله: ﴿فَأَقْوَ اللَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما فقدم أوكدهما، لم يكن الآخر في هذه الحال واجباً، ولم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد تاركاً واجباً في الحقيقة. وكذلك إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما، لم يكن فعل ذلك الأدنى في هذه الحال محرماً في الحقيقة، وإن سمي ذلك ترك واجب وسمي هذا فعل محرم باعتبار الإطلاق لم يضر. ويقال في مثل هذا ترك الواجب لعذر وفعل المحرم للمصلحة الراجحة، أو للضرورة أو لدفع ما هو أحرم.

□ حكم ما كان من جنس العبادة المشروعة مطلقاً إذا عارضه ما هو أرجح:

قد يستغرب البعض شمول هذه القاعدة للعبادات المحضة، حيث يصعب تصور أن العبادة المحضة قد تكون حراماً أو مكروهة بحال. وفي الحقيقة فإن تزامم الأحكام الشرعية وتعارضها متعلق بشكل مباشر بالأحكام الخمسة، ولا تخرج العبادات المحضة عن أن تكون واجبة أو مستحبة، وبالتالي فإن اجتمعت العبادة مع واجب أو مستحب آخر لا يمكن جمعهما قدّم الأوجب أو الأكثر استحباباً وإن لم يكن عبادة محضة.

قال شيخ الإسلام^(١) في كلامه على الاقتصاد في العبادة: فمتى كانت العبادة توجب له ضرراً يمنع من فعل واجب أنفع له منها، كانت محرمة، مثل أن يصوم صوماً يضعفه عن الكسب الواجب أو يمنع من العقل أو الفهم الواجب، أو يمنع من الجهاد الواجب، وكذلك إذا كانت توقعه

(١) المجموع (٢٥/٢٧٢).



في محل محرم لا يقاوم مفسدته مصلحتها، مثل أن يخرج ماله كله ثم يستشرف إلى أموال الناس ويسألهم.

وأما إذا أضعفته عما هو أصلح منها وأوقعته في المكروهات، فإنها مكروهة. وقد أنزل الله تعالى في ذلك قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَمُوا كَلِمَاتٍ مَا أَهْلَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَقْتَدُوا بِأَنَّهُ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُقْتَدِينَ ﴾ [المائدة: ٨٧] فإنها نزلت في أقوام من الصحابة كانوا قد اجتمعوا وعزموا على التبتل في العبادة: هذا يسرد الصوم وهذا يقوم الليل كله وهذا يجتنب أكل اللحم وهذا يجتنب النساء، فنهاهم الله سبحانه وتعالى عن تحريم الطيبات من أكل اللحم، والنساء، وعن الاعتداء وهو الزيادة عن الدين المشروع في الصيام والقيام والقراءة والذكر ونحو ذلك، والزيادة في التحريم على ما حرم والزيادة في المباح على ما أبيح. ثم إنه أمرهم بعد هذا بكفارة ما عقدوه من اليمين على هذا التحريم والعدوان.

وفي الصحيحين عن أنس أن نفراً من أصحاب النبي ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السر، فقال بعضهم: أما أنا فأصوم لا أفطر، وقال الآخر: أما أنا فأقوم لا أنام، وقال الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، وقال الآخر: أما أنا فلا أكل اللحم. فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «ما بال أقوام يقولون: كذا وكذا، لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، وأكل اللحم، فمن رغب عن سنتي فليس مني».

وفي الصحيح من غير وجه عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه كان قد جعل يصوم النهار ويقوم الليل ويقرأ القرآن في كل ثلاث، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك وقال: «لا تفعل، فإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين ونفثت له النفس» أي غارت العين وملت النفس وسئمت، وقال له: «إن لنفسك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً، فات كل ذي حق حقه». اهـ.

□ لا ينبغي أن ينظر إلى غلظ المفسدة المقتضية للحظر إلا وينظر مع ذلك إلى الحاجة الموجبة للإذن:

تتخلف الأحكام الراتبة بعوارض معروفة مثل الضرورة والحاجة والعجز والجهل والإكراه والحرَج ونحو ذلك. وقد تظهر هذه العوارض للناظر إلى الأعيان وقد لا تظهر، إذ أن هذه العوارض ليست بالضرورة عوارض عامة (تعمُّ الناس)، بل قد يكون أغلبها عوارض خاصة لا تظهر بوضوح للآخرين. والكلام هنا من وجهين: الأول: أن المسلم ينبغي أن لا ينظر في أفعال الناس إلى مجرد الأحكام الراتبة بل ينظر أيضاً إلى العوارض التي قد تظهر له وقد لا تظهر، ويكون حاله معهم بين ناصح ومذكر ومعذر إذا لم يظهر له خلاف ذلك.

الوجه الثاني: أن الحكم الشرعي لأي مسألة ينضبط بطرفين: طرف الحكم الراتب، وطرف الحكم العارض الذي يعتبر هو الآخر حكماً شرعياً لا يتخلف في درجته وأهميته عن الأول.

قال شيخ الإسلام^(١): فهذا أصل عظيم في هذه المسائل ونوعها: لا ينبغي أن ينظر إلى غلظ المفسدة المقتضية للحظر إلا وينظر مع ذلك إلى الحاجة الموجبة للإذن؛ بل الموجبة للاستحباب أو الإيجاب.

وكل ما تحرم معه الصلاة تجب معه عند الحاجة إذا لم تمكن الصلاة إلا كذلك، فإن الصلاة مع تلك الأمور أخف من ترك الصلاة، فلو صلى بتييم مع قدرته على استعمال الماء لكانت الصلاة محرمة، ومع عجزه عن استعمال الماء كانت الصلاة بالتييم واجبة بالوقت، وكذلك الصلاة عريان وإلى غير القبلة ومع حصول النجاسة وبدون القراءة، وصلاة الفرض قاعداً أو بدون إكمال الركوع والسجود، وأمثال ذلك مما يحرم مع القدرة ويجب مع العجز.

(١) المجموع (٢٦/١٨١).



وكذلك أكل الميتة والدم ولحم الخنزير: يحرم أكلها عند الغنى عنها، ويجب أكلها عند الضرورة عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء. قال مسروق: من اضطر فلم يأكل حتى مات دخل النار، وذلك لأنه أعان على قتل نفسه بترك ما يقدر عليه من الأكل المباح له في هذه الحال، فصار بمنزلة من قتل نفسه، بخلاف المجاهد بالنفس، ومن تكلم بحق عند سلطان جائر، فإن ذلك قتل مجاهدًا، ففي قتله مصلحة لدين الله تعالى. اهـ.

وقال^(١) في كلامه على الورع وأنه ليس فقط ترك المحرم: ومن هنا يغلط كثير من الناس فينظرون ما في الفعل أو المال من كراهة توجب تركه، ولا ينظرون ما فيه من جهة أمر يوجب فعله. مثال ذلك ما سئل عنه أحمد: عن رجل ترك مالا فيه شبهة، وعليه دين، فسأله الوارث هل يتورع عن ذلك المال المشتبه؟ فقال له أحمد: أترك ذمة أبيك مرتهنة؟ ذكرها أبو طالب وابن حامد. وهذا عين الفقه؛ فإن قضاء الدين واجب، والغريم حقه متعلق بالتركة، فإن لم يوف الوارث الدين، وإلا فله استيفاءه من التركة، فلا يجوز إضاعة التركة المشتبهة التي تعلق بها حق الغريم، ولا يجوز أيضاً إضرار الميت بترك ذمته مرتهنة. ففي الإعراض عن التركة إضرار الميت، وإضرار المستحق، وهذان ظلمان محققان بترك واجبين. وأخذ المال المشتبه يجوز أن يكون فيه ضرر المظلوم. فقال أحمد للوارث: أبرئ ذمة أبيك. فهذا المال المشتبه خير من تركها مرتهنة بالإعراض. وهذا الفعل واجب على الوارث وجوب عين إن لم يقم غيره فيه مقامه، أو وجوب كفاية، أو مستحب استحباباً مؤكداً أكثر من الاستحباب في ترك الشبهة، لما في ذلك من المصلحة الراجحة.

وهكذا جميع الخلق عليهم واجبات من نفقات أنفسهم وأقاربهم وقضاء ديونهم وغير ذلك، فإذا تركوها كانوا ظالمين ظلماً محققاً؛ وإذا فعلوها

(١) المجموع (٢٩/٢٧٩).

بشبهة لم يتحقق ظلمهم. فكيف يتورع المسلم عن ظلم محتمل بارتكاب ظلم محقق؟ ولهذا قال سعيد بن المسيب: (لا خير فيمن لا يحب المال، يعبد به ربه ويؤدي به أمانته ويصون به نفسه ويستغني به عن الخلق). وفي السنن عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة حق على الله عونهم: الناكح يريد العفاف، والمكاتب يريد الأداء، والغارم يريد الوفاء» فذكر في هذا الحديث ما يحتاج إليه المؤمن: عفة الفرج، وتخليص رقبتة، وبراءة ذمته. فأخبر أن هذه الواجبات من عبادة الله وقضاء الديون وصيانة النفس والاستغناء عن الناس لا تتم إلا بالمال، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ومن لا يحب أداء مثل هذا الواجب العظيم الذي لا يقوم الدين إلا به فلا خير فيه. فهذه جملة ولها تفاصيل كثيرة والله أعلم. اهـ.

□ معرفة تحقيق المناط:

وهذا الباب من المفاتيح الأساسية لتحقيق الأحكام الشرعية في الواقع، فإنه لا سبيل إلى تحقق الأحكام الشرعية في الواقع إلا بمعرفة تحقيق المناط، أو انطباق الأوصاف الشرعية التي علق الحكم الشرعي بها على الواقع المعين سواء كان هذا الواقع شيئاً معيناً يشبه الخمر مثلاً فيتحقق هل هو خمر، أو هو ظرف معين فيه شدة مزعومة، فيتحقق هل هو كذلك. والهدف هو تطبيق الأحكام الشرعية في الواقع. والمشاركة في الانتخابات أو البرلمان لا بد من أن يتم بتحقيق المناط، ومعرفة واقع الحال وواقع الحرج وواقع المصلحة، هل هو فعلاً حرج، أو هل هناك مصلحة واقعية تطابق الأوصاف المذكورة في الحكم الشرعي النظري، أم لا.

وتحقيق المناط هو الاستدلال بالأدلة العقلية والعرفية ونحوها على دخول معين في حكم شرعي، وذلك بتحقيق اتصاف ذلك المعين بالوصف أو الأوصاف التي علق بها ذلك الحكم الشرعي. وهذا يستشف من كلام شيخ الإسلام والشاطبي كما سيأتي.



□ تفصيل شيخ الإسلام:

فقد عرفه شيخ الإسلام بأنه الفقه الذي يتم فيه إدخال القضايا المعينة تحت الأحكام الكلية العامة، مثل إدخال أعيان تحت نوع وإدخال نوع خاص تحت نوع أعم منه. قال^(١): الاجتهاد والتفقه الذي يحتاج فيه إلى إدخال القضايا المعينة تحت الأحكام الكلية العامة التي نطق بها الكتاب والسنة، هذا هو الذي يسمى (تحقيق المناط). اهـ.

وقال^(٢): هو أن يعلق الشارع الحكم بمعنى كلي فينظر في ثبوته في بعض الأنواع أو بعض الأعيان. اهـ.

وقال شيخ الإسلام^(٣) في كلامه على تحقيق المناط: (هو) أن يعمل بالنص والإجماع، فإن الحكم معلق بوصف يحتاج في الحكم على المعين إلى أن يعلم ثبوت ذلك الوصف فيه، كما يعلم أن الله أمرنا بإشهاد ذوي عدل منا ومن نرضى من الشهداء، ولكن لا يمكن تعيين كل شاهد، فيحتاج أن يعلم في الشهود المعينين هل هم من ذوي العدل المرضيين أم لا؟ وكما أمر الله بعشرة الزوجين بالمعروف، وقال النبي ﷺ: «للساء رزقهن وكسوتهن بالمعروف» ولم يمكن تعيين كل زوج، فيحتاج النظر في الأعيان.

ثم قال: وكما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢] ويبقى النظر في تسليمه (أي المال) إلى هذا التاجر بجزء من الربح هل هو من (التي هي أحسن) أم لا؟ وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] يبقى هذا الشخص المعين هل هو من الفقراء والمساكين المذكورين في القرآن أم لا؟ وكما حرم الله الخمر والربا عموماً، يبقى الكلام في الشراب المعين هل هو خمر أم لا؟

(١) درء تعارض العقل والنقل (٣٣٦/٧).

(٢) المجموع (١٦/١٩).

(٣) المصدر السابق (٣٢٩/٢٢).

ثم قال: وهذا النوع (أي تحقيق المناط) مما اتفق عليه المسلمون بل العقلاء بأنه لا يمكن أن ينص الشارع على حكم كل شخص إنما يتكلم بكلام عام، وكان نبينا ﷺ قد أوتي جوامع الكلم. اهـ.

وقد أكد شيخ الإسلام أن الشريعة لا تنص على الأعيان في العادة فقال^(١): وبالجمله الأمور نوعان: كلية عامة وجزئية خاصة. فأما الجزئيات الخاصة كالجزئي الذي يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه^(٢)، مثل ميراث هذا الميت وعدل هذا الشاهد ونفقة هذه الزوجة ووقوع الطلاق بهذا الزوج وإقامة الحد على هذا المفسد وأمثال ذلك، فهذا مما لا يمكن لا نبياً ولا إماماً ولا أحداً من الخلق أن ينص على كل فرد منه، لأن أفعال بني آدم وأعيانهم يعجز عن معرفة أعيانها الجزئية علم واحد من البشر وعبارته، ولا يمكن لبشر أن يعلم ذلك كله بخطاب الله له، وإنما الغاية الممكنة ذكر الأمور الكلية العامة، كما قال ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم»^(٣). اهـ.

□ تفصيل الشاطبي:

وفصله الشاطبي^(٤) فقال: كل دليل شرعي فمبني على مقدمتين، إحداهما راجعة إلى تحقيق مناط الحكم والأخرى ترجع إلى نفس الحكم الشرعي. فالأولى نظرية، وأعني بالنظرية هنا ما سوى النقلية سواء علينا أثبتت بالضرورة أم بالفكر والتدبر، ولا أعني بالنظرية مقابل الضرورية. والثانية نقلية. وبيان ذلك ظاهر في كل مطلب شرعي، بل هذا جارٍ في كل مطلب عقلي أو نقلي، فيصح أن نقول: الأولى راجعة إلى تحقيق المناط، والثانية راجعة إلى الحكم، ولكن المقصود هنا بيان المطالب

(١) منهاج السنة (٦/٤١٣).

(٢) يعني لا يحصل خلط بين أفراد النوع الواحد.

(٣) رواه البخاري في الجهاد باب ١٢٢.

(٤) الموافقات (٣/٢٣).



الشرعية. فإذا قلت أن كل مسكر حرام فلا يتم القضاء عليه حتى يكون بحيث يشار إلى المقصود منه ليستعمل أو لا يستعمل لأن الشرائع إنما جاءت لتحكم على الفاعلين من جهة ما هم فاعلون، فإذا شرع المكلف في تناول خمر مثلاً قيل له: أهذا خمر أم لا؟ فلا بد من النظر في كونه خمرأ أو غير خمر وهو معنى تحقيق المناط. فإذا وجد فيه أماره الخمر أو حقيقتها بنظر معتبر قال: نعم هذا خمر، فيقال له: كل خمر حرام الاستعمال فيجتنبه. وكذلك إذا أراد أن يتوضأ بماء فلا بد من النظر إليه هل هو مطلق أم لا، وذلك برؤية اللون وبذوق الطعم وشم الرائحة، فإذا تبين أنه على أصل خلقته فقد تحقق مناطه عنده وأنه مطلق وهي المقدمة النظرية، ثم يضيف إلى هذه المقدمة (مقدمة) ثانية نقلية وهي أن كل ماء مطلق فالوضوء به جائز. وكذلك إذا نظر هل هو مخاطب بالوضوء أم لا فينظر هل هو محدث أم لا، فإن تحقق الحدث فقد حقق مناط الحكم فيرد عليه أنه مطلوب بالوضوء، وإن تحقق فقد فُيرد عليه أنه غير مطلوب بالوضوء، وهي المقدمة النقلية. اهـ.

□ الاجتهاد في تحقيق المناط:

قال شيخ الإسلام^(١) في كلامه على الحديث المتفق عليه: «إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضي بنحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار» والاجتهاد في تحقيق المناط مما اتفق المسلمون عليه ولا بد منه كحكم ذوي عدل بالمثل في جزاء الصيد، وكالاستدلال على الكعبة عند الاشتباه ونحو ذلك، فلا يقطع به الإنسان، بل يجوز أن تكون القبلة في غير جهة اجتهاده، كما يجوز إذا حكم أن يكون قد قضى لأحدهما بشيء من حق الآخر.

(١) المجموع (١٣/١١١).

قال: ودلالة الأحكام لا بد فيها من هذا، فإن دلالة العموم في الظواهر قد تكون محتملة للنقيض. اهـ.

□ الاجتهاد في تحقيق المناط يكمل بأهل الخبرة ممن لا يلزم أن يكون عارفاً بالأدلة والمقاصد الشرعية ولوازم ذلك من العربية وغيرها من حيث العموم:

إن المقصود من تحقيق المناط هو تطبيق الواقع من الأعيان على الأحكام الشرعية كما سبق بيانه. ومن هذه الناحية فإن الأمر الأكثر خصوصية هنا هو معرفة أوصاف هذه الأعيان الواقعة. وما من شك أن العلم بأوصاف الأعيان يحتاج إلى النظر العقلي ثم الحسي التجريبي أكثر من حاجته إلى بقية العلوم. إن هذا الأمر يشترك بقدر أو بآخر مع كثير من العلوم المتخصصة المختلفة التي ظهرت عبر التاريخ.

من ناحية أخرى فإنه لا يشترط في العالم الفقيه أن يكون أيضاً عالماً متخصصاً في معرفة الأعيان والأحوال، ولكنه لا يعفى من مهمة الحصول على القدر اللازم معرفته من تلك العلوم للوصول إلى الحكم الشرعي في الأعيان والأحوال الخاصة، حيث يكون من الواجب عليه سؤال أولئك العلماء أو الاختصاصيين عما يحتاجه مما لا معرفة له به. كما أن هؤلاء الخبراء لا يجوز لهم أن يتصدوا للفتوى في الأعيان والأحوال الخاصة المختلفة سواء كانت خبرتهم دعوية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غير ذلك، بل يقدمون ما لديهم مما يلزم العلماء للإفتاء فيما يتعلق بذلك.

وقد ابتليت الأمة بكثير ممن له حظ وخبرة بهذه الاختصاصات من المسلمين الدعاة والاقتصاديين والسياسيين وغيرهم ممن خيل إليه أنه أهل لأن يفتي للأمة بالأحكام الشرعية التي لها علاقة باختصاصه وخبرته، فنتج عن ذلك ما مفسدته أعظم من مصلحته.



قال الشاطبي^(١): قد يتعلق الاجتهاد بتحقيق المناط، فلا يفتقر في ذلك إلى العلم بمقاصد الشارع كما أنه لا يفتقر فيه إلى معرفة علم العربية، لأن المقصود من هذا الاجتهاد إنما هو العلم بالموضوع على ما هو عليه، وإنما يفتقر فيه إلى العلم بما لا يعرف ذلك الموضوع إلا به من حيث قصدت المعرفة به فلا بد أن يكون المجتهد عارفاً ومجتهداً من تلك الجهة التي ينظر فيها ليتنزل الحكم الشرعي على وفق ذلك المقتضى، كالمحدث العارف بأحوال الأسانيد وطرقها وصحيحها من سقيمها وما يحتاج به من متونها مما لا يحتاج به، فهذا يعتبر اجتهاده فيما هو عارف به (سواء)^(٢) كان عالماً بالعربية أم لا أو^(٣) عارفاً بمقاصد الشارع أم لا. وكذلك القارئ في تأدية وجوه القراءات، والصانع في معرفة عيوب الصناعات، والطبيب في العلم بالأدواء والعيوب، وعرفاء الأسواق في معرفة قيم السلع ومداخل العيوب فيها، والعاد في صحة القسمة، والماسح في تقدير الأرضين ونحوها.

كل هذا وما أشبهه مما يعرف به مناط الحكم الشرعي غير مضطر إلى العلم بالعربية ولا بمقاصد الشريعة، وإن كان اجتماع ذلك كمالات في المجتهد. والدليل على ذلك ما تقدم من أنه لو كان لازماً لم يوجد مجتهد إلا في الندرة، بل هو محال عادة، وإن وجد ذلك فعلى جهة خرق العادة كآدم عليه السلام حين علمه الله الأسماء كلها ولا كلام فيه. وأيضاً إن لزم في هذا الاجتهاد العلم بمقاصد الشارع، لزم في كل علم وصناعة أن لا تعرف إلا بعد المعرفة بذلك، إذا فرض من لزوم العلم بها العلم بمقاصد الشارع وذلك باطل، فما أدى إليه مثله فقد حصلت العلوم ووجدت من الجهال بالشريعة والعربية ومن الكفار المنكرين للشريعة.

(١) الموافقات (٩٢/٤).

(٢) يناسب أن نضيف هنا كلمة (سواء) ليستقيم المعنى.

(٣) يناسب أن نضع (أو) بدل الواو المثبتة بالأصل ليستقيم المعنى.

ووجه ثالث أن العلماء لم يزالوا يقلدون في هذه الأمور من ليس من الفقهاء وإنما اعتبروا أهل المعرفة بما قلدوا فيه خاصة وهو التقليد في تحقيق المناط.

ثم قال: فالحاصل أنه إنما يلزم في هذا الاجتهاد المعرفة بمقاصد المجتهد فيه. اهـ.



تطبيقات الأحكام العارضة التي تتعلق بالأمة والإمامة:

١ - هل يجوز للأمة أن يكون لها أكثر من إمام وهل تقام الحدود بدونه إذا كان مضيعاً لها؟

قال شيخ الإسلام^(١): والسنة أن يكون للمسلمين إمام واحد والباقون نوابه، فإذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها وعجز الباقون أو غير ذلك فكان لها عدة أئمة لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود ويستوفي الحقوق.

ثم قال: وقول من قال: لا يقيم الحدود إلا السلطان ونوابه، إذا كانوا قادرين فاعلين بالعدل، كما يقول الفقهاء: الأمر إلى الحاكم، إنما هو العادل القادر، فإن كان مضيعاً لأموال اليتامى أو عاجزاً عنها لم يجب تسليمها إليه مع إمكان حفظها بدونه، وكذلك الأمير إذا كان مضيعاً للحدود أو عاجزاً عنها لم يجب تفويضها إليه مع إمكان إقامتها بدونه.

والأصل أن هذه الواجبات تقام على أحسن الوجوه، فمتى أمكن إقامتها من أمير لم يحتاج إلى اثنين، ومتى لم يقدِر إلا بعدد أو من غير

(١) المجموع (١٧٥/٣٤).



سلطان أقيمت إذا لم يكن في إقامتها فساد يزيد على إضاعتها، فإنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن كان في ذلك من فساد ولاية الأمر أو الرعية ما يزيد على إضاعتها لم يدفع فساد بأفسد منه، والله أعلم. اهـ.

٢ - لو صالح الإمام قوماً من المشركين بغير جزية ولا خراج:

لم يجز إلا للحاجة كما فعل النبي ﷺ عام الحديبية^(١).

٣ - إعطاء الكفار المال لدفع شرهم عن المسلمين^(٢).

□ هل (الغاية تبرر الوسيلة)؟

يتخذ الكثير من المذاهب المادية اللادينية المعاصرة من مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) أساساً لتحقيق أهدافهم البراقة الزائفة وتبرير ما تحمل تلك الوسائل من ظلم وفساد. وقد أدرك الكثير من المسلمين الغش والخداع والظلم في تلك الوسائل والأهداف فرفضوا ذلك رفضاً قاطعاً. ولكن وقع عند البعض تطرف من حيث اعتبار ضد هذه القاعدة أصلاً شرعياً يستدل به في رفض قاعدة تزاحم الأحكام الشرعية فيقول: ليس في الشرع أن الغاية تبرر الوسيلة. وفي الحقيقة فإن هذا الاستدلال غير صحيح من عدة وجوه:

الأول: إن هذا النفي لم يقله عالم من علماء المسلمين، لا قديماً ولا حديثاً، وإنما يقوله بعض المنسويين إلى العلم من العوام.

الثاني: إن الغاية (كالمصلحة الراجحة) تبرر الوسيلة (التي هي فعل المفسدة اللازمة لتحقيق تلك المصلحة) أمر معلوم في الشريعة كما تم تفصيله حسب أصوله وضوابطه الشرعية. وليس هذا أمراً مطلقاً، بل يكون وفق الضوابط الشرعية.

(١) المجموع (٢٩/٢٠٩).

(٢) المصدر السابق (٣٠/٣٤٧).

الثالث: إن قياس وجود ذلك في الشريعة على وجوده في المذاهب اللادينية قياس فاسد، إذ الغايات الشرعية هي مصالح حقيقية عظيمة لرحمة العالمين، وأما الوسائل فإنها إن تضمنت مفسدة في الأحوال العارضة فإنها دون تلك المصالح العظيمة، بحيث تكون المصلحة المستحصلة مع وجود تلك المفسدة أعظم من عدم ذلك، في حين تكون غايات تلك المذاهب مصالح تخصّصهم دون الناس، وأما الوسائل الفاسدة فإنها تصيب الناس دونهم ثم لا يراعى فيها أن تكون دون المصلحة التي قد تصيب الناس عرضاً.

الرابع: إن هذا إنما يكون في الأحوال العارضة وليس الراتبة كما مر.

